مادة : التاريخ الاقتصادي/ المرحلة الثانية/ قسم الاقتصاد/أ.م.د اسماء جاسم محمد

مفردات مادة تاريخ الوقائع الاقتصادية

الفصل الاول : مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية (التأريخ الاقتصادي)

اولا : مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

ثانيا : النظريات الاكاديمية حول مراحل الوقائع الاقتصادية

ثالثا : علاقة التأريخ الاقتصادي بتأريخ الفكر الاقتصادي

الفصل الثاني : الوقائع الاقتصادية للحضارات القديمة

المبحث الاول : سمات التطور الاقتصادي للمجتمع البدائي

المبحث الثاني : سمات التطور الاقتصادي للمجتمع العبودي

المبحث الثالث : ملامح التطور الاقتصادي والاجتماعي لبعض الحضارات القديمة

الفصل الثالث : الوقائع الاقتصادية للعصور الوسطى (ظهور النظام الاقطاعي)

المبحث الاول : اسباب قيام النظام الاقطاعي وعوامل انهياره

المبحث الثاني : التنظيم الاقتصادي في الوطن العربي

اولا : دور الحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الانسانية

ثانيا : سمات التطور الاقتصادي للعراق في بداية القرون الوسطى

ثالثا : سمات التطور الاقتصادي لمصر في بداية القرون الوسطى

الفصل الرابع : الوقائع الاقتصادية للعصر الحديث

المبحث الاول : ظهور الراسمالية

المبحث الثاني : الثورة الصناعية وظهور الراسمالية الصناعية

الفصل الخامس : الوقائع الاقتصادية في المرحلة المعاصرة

المبحث الاول : ازمة النظام الراسمالي وسياسات الانتعاش

اولا : ازمة الكساد الكبير

ثانيا : سياسة الانتعاش (اجراءات كينز)

١_سياسة الدكتور شاخت ٢_ سياسة روزفلت

المبحث الثاني : تطور النظام الاشتراكي واهم السياسات المتبعة وعوامل انهياره

اولا : سياسة راسمالية الدولة

ثانيا : سياسة التخطيط الاقتصادي

ثالثا : سياسة التحول نحو اقتصاد السوق(برنامج اعادة البناء البيروستريكا)

رابعا : انهيار الاشتراكية

المبحث الثالث : بداية تشكل النظام العالمي الجديد

اولا : مشروع مارشال وتطور المؤسسات الدولية

ثانيا : تعاظم ظاهرة التدويل

ثالثا : تعميق علاقة التبادل اللامتكافئ

رابعا: العولمة الاقتصادية

الفصل الاول : مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية وأهمية الدراسة

اولا : مفهوم تاريخ الوقائع الاقتصادية

الوقائع الاقتصادية هي تلك الاحداث التي عاشها الانسان في اطار زمني ومكاني محدد ، اي انها عبارة عن احداث ومجريات شغلت حيزا معينا من التاريخ ومجالا مكانيا واضح المعالم ، فظهرت النظريات الاقتصادية لتفسير وتوضيح مجرى هذه الاحداث ، كما ان هذه الاحداث في حد ذاتها نتاجا لأفكار ونظريات تزامنت معها ورسمت مسارها الطبيعي . ومن اهم الوقائع الاقتصادية التي عرفها الانسان هي الثورة الصناعية وما انجزته من تطور في طرق الانتاج وتوسيع المجالات في ظل الحرية الاقتصادية كتجسيد للفكر الكلاسيكي ومختلف نظرياته ، وكذلك الازمة العالمية لعام ١٩٢٩ ودورها في الانقلاب على الفكر الكلاسيكي وظهور الفكر الكينزي الحديث .

اما تاريخ الوقائع الاقتصادية او التاريخ الاقتصادي فيقصد به السجل التوثيقي للاحداث الاقتصادية خلال الازمنة المتعاقبة ، وهو التطور لوقائع اقتصادية (من مؤسسات وانظمة....) حدثت في تاريخ المجتمعات البشرية منذ اقدم العصور الى وقتنا الحاضر ، فهو يدرس الاحداث التاريخية الاقتصادية كما وقعت ويدرس تعاقب النظم الاقتصادية .

ويبحث التأريخ الاقتصادي في محاولة الانسان وسعيه خلال العصور المختلفة لاشباع حاجاته المادية مستعينا في ذلك بما تهيأ له من الموارد الاقتصادية ، ومحاولة الانسان هذه دعته الى تطوير النواحي الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والتجارة ووسائل النقل والمواصلات والمصارف والمنظمات العمالية... الخ ، فالتأريخ الاقتصادي يبحث في كل ذلك ويبين لنا كيف كانت هذه النواحي المختلفة وكيف تطورت خلال العصور وما هي عليه الان، فهو بهذه الحالة يتناول بحث الوقائع والحوادث الاقتصادية كافة مع بيان اسبابها ونتائجها .

وتجدر الإشارة إلى أن الواقعة الاقتصادية ترتبط وتتأثر بمفهوم الواقعة الاجتماعية، نتيجة كون علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية، كما تعتبر جماعية، لإرتباطها بسلوك وأفعال مجموعة من الأفراد لها إنعكاسات وضغوط على الواقع والسلوك الفردي.

ثانيا : النظريات الاكاديمية حول مراحل الوقائع الاقتصادية

توجد العديد من النظريات حول مراحل التاريخ الاقتصادي تتميز في :

١_ نظرية ليست List : هو احد رواد المدرسة التاريخية الألمانية والتي تمثل رد فعل للمدرسة الكلاسيكية الانجليزية، اذ انه يؤكد على الجوانب التاريخية، فيؤكد على حقيقة عدم المساواة في مستوى التطور التاريخي بين الأمم ،واستنادا إلى هذا الركن طرح ليست نظريته الشهيرة في المراحل التاريخية الخمس التي تمر بها كل أمة والممثلة بالمرحلة الوحشية، ومرحلة الرعي ، والمرحلة الزراعية،والمرحلة الزراعية الصناعية، والمرحلة الزراعية الصناعية التجارية .

٢_ نظرية هيل براند Hill prand: ويؤكد على أن علم الاقتصاد ينصرف إلى دراسة قوانين التطور الاقتصادي أي القوانين ذات الطابع التاريخي بمعنى أدق تنحصر مهمة علم الاقتصاد على دراسة التاريخ الاقتصادي الحقيقي للأمم .

٣_ نظرية مورغان Morgan: كان الاقتصادي الأمريكي هو أول من ركز على العوامل التكنولوجية (تطور ادوات الانتاج) في نشوء وتطور وانحلال النظم الاقتصادي، وتعد نظريته، احد المصادر الاساسية للنظرية الاشتراكية، وذلك بتأكيدها على عامل قوى الانتاج، واعتباره الحافز الاول للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ويلاحظ على هذه النظرية من انها احادية الجانب لاعتبار ان التقدم التكنولوجي نفسه مشروط دائماً بالمحيط الاجتماعي،وقد شرح في كتابه "المجتمع القديم" ١٨٧٧م المراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة في أقطار مختلفة .

٤_ نظرية بوخر: وهو احد أقطاب المدرسة التاريخية الألمانية الجديدة وذهب في كتابه " نشوء الاقتصاد "١٨٩٣م إلى أن الاقتصاد مر بثلاث مراحل اقتصادية :اقتصاد منزلي – اقتصاد مدني – اقتصاد قومي .

٥_ نظرية روستو: ويرى بان جميع الأقطار تمر في تطورها التاريخي بخمس مراحل تفضي من مرحلة دنيا إلى مرحلة أعلى ، وهي : مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة الشروط المسبقة الانطلاق ، ومرحلة الانطلاق ثم مرحلة السير نحو النضوج ، واخيرا مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع .

ثالثا : اهمية دراسة التأريخ الاقتصادي

في معرفة اهمية دراسة التاريخ الاقتصادي لابد من التاكيد على ملاحظ مهمة تكمن في ضرورة أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية (تاريخ علم الاقتصاد)، وتاريخ الوقائع الاقتصادية. ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، إذ إنها تختلف عن الظواهر الطبيعية. فالظواهر الطبيعية لا تتغير، لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها. أما الظواهر الاقتصادية وكذلك الظواهر الاجتماعية عموماً فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع.

ومن هنا فان اهمية دراسة التاريخ الاقتصادي تكمن في :

١_ يتناول دراسة التطور الاقتصادي لمؤسسات حدثت في التاريخ (مؤسسات اقتصادية) منذ القدم الا انه يربط بين الماضي والحاضر ليصبح امتدادا للمستقبل .

ذلك لان المنهج العلمي يتطلب النظرة التحليلية الموضوعية لكل من الماضي والحاضر بحيث يصبح المستقبل امتدادا منطقيا لهما ، فاذا انقطعت تلك الجذور التاريخية التي تربط بين الماضي والحاضر فان دراسة التاريخ الاقتصادي عندئذ تصبح قليلة الجدوى وضعيفة الاثر .

٢_ يساعد في دراسة الحضارات الانسانية القديمة والتعرف على اسهاماتها الاقتصادية ، اذ تؤكد الدراسات حقيقة حضارية تتجسد في اسهام كل الامم في تطوير المعرفة الانسانية ، ويبدو في هذا المجال المساهمة الكبيرة والجادة لشعوب الشرق القديم عموما والعرب بوجه خاص في

تطوير المعرفة الانسانية والعطاء الفكري المبدع مما شكل علامة مضيئة في تاريخ الحضارة الانسانية .

ثالثا : علاقة التأريخ الاقتصادي بتأريخ الفكر الاقتصادي

بينا سابقا ان التأريخ الاقتصادي يتناول بحث الوقائع والحوادث الاقتصادية كافة مع بيان اسبابها ونتائجها ، بينما تأريخ الفكر الاقتصادي فهو يبحث فيما اثيرت او طرحت من اراء او افكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلات الانسان بجانبها الاقتصادي او حول نشاطاته الاقتصادية او حول سعيه في الحصول على معيشته ، ومن ناحية اخرى يمكن تحديد العلاقة بينهما في النقاط التالية :

١_ ان التاريخ الاقتصادي هو علم وصفي اي علم وقائع ، في حين ان تاريخ الفكر الاقتصادي يتناول تاريخ الصياغات النظرية للقوانين الاقتصادية .

٢_ ان التمييز بين الموضوعيين لا يعني امكانية الفصل بينهما بأي شكل كان ،انهما وجهان لعملة واحدة ، فهما وجهان (نظري وواقعي) لنفس العملية الاقتصادية التأريخية ، فلا يمكن دراسة احدهما بمعزل عن الاخر .

٣_ ان العلاقة بينهما هي علاقة النظرية بالواقع ، فالفكر جزء من الايديولوجية التي هي جزء من مفهوم البناء العلوي او التركيب العلوي ، اما التأريخ الاقتصادي فهو جزء من القاعدة الاقتصادية ، جزء من علاقات الانتاج على الاخص ، وعليه فأن التأريخ الاقتصادي هو الاساس المادي لتأريخ الفكر الاقتصادي ، ولا يمكن ان نفهم اية نظرية اقتصادية تأريخية الا على ضوء جذورها المادية في النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم .

الفصل الثاني : الوقائع الاقتصادية في الحضارات القديمة

المبحث الاول : سمات التطور الاقتصادي لنظام المشاعية البدائية

يعد نمط الإنتاج البدائي أول نمط إنتاج عرفه التاريخ الاقتصادي ، وظهر نمط الإنتاج البدائي مند ظهور الإنسان قبل حوالي مليون سنة واستمر حتى ما قبل الميلاد بقرون معدودة ، ويمكن حصر وتوضيح السمات والخصائص العامة لنظام المشاعية البدائية فيما يلي :

اولا : شروط الحياة في المجتمع البدائي - تطور أدوات العمل

عرفت عملية الإنتاج البدائي بتدني وانخفاض مستوى قوى الإنتاج وأدوات العمل وكانت تلك هي السمة الغالبة لعملية الإنتاج البدائي ، ولهذا السبب سعى الإنسان في صراعه المستمر مع الطبيعة إلى تطوير وسائل العمل وقد استلزمت هذه العملية زمنا طويلا استغرق ألاف السنين .

ففي المرحلة الأولى من حياة الإنسان البدائي (في العصر الحجري) كانت أدوات العمل تتمثل في العصي والحجارة وكانت متعددة الاستخدامات (تستخدم في جميع عمليات العمل)، وكانت الحياة مقتصرة على جني الثمار والقنص الجماعي وكان شائعا في تلك الفترة أكل اللحوم البشرية وذلك بسبب نقص الغذاء، و ظلت في العصر الحجري اغلب أدوات العمل المستخدمة من الحجارة ، حيث تطورت من العصا المدببة إلى استخدام سنان حجري في رأسها إلى صنع الحراب والفؤوس والمجازف والسكاكين ....، وفي مرحلة ما من مراحل هذا العصر اكتشف الإنسان النار وكان هذا الأكتشاف بمثابة انعطاف حاسم في حياة الإنسان البدائي، ففي البداية كان هذا الإنسان يحتفظ بالنار الموجودة في الطبيعة ثم تعلم مع مرور ألاف السنين إنتاجها عن طريق الاحتكاك، وقد بدلت النار من شروط الحياة المادية للإنسان فقد مكنته من تهيئة الطعام بصورة بصورة جيدة وحفظه لمدة أطول فضلا عن توسيع مواد طعامه (سمك لحم.....)، بالإضافة إلى الوقاية من البرد والدفاع ضد الوحوش المفترسة، والأهم من ذلك أنها مكنته من تطوير أدوات إنتاجية جديدة ، ثم تعلم الإنسان صنع أدوات العمل من المعدن الخام، أولا من النحاس ثم البرونز فالحديد لذلك سمي العصران اللاحقان للعصر الحجري بالعصر البرونزي والعصر الحديدي.

ويعد أكتشاف القوس والسهم مرحلة هامة في إتقان أدوات العمل، لان هذا الاختراع ساعد على تطوير عملية الصيد وبالتالي ازدياد مردوده وإنتاجه وهو ما مهد لمرحلة تربية المواشي (التدجين) بشكلها البدائي (دجن الكلب أولا ثم الماعز فالبقر فالخنزير فالحصان ...على التوالي) وأعقب ذلك كله استخدام الماشية كقوة للجر .

وبصورة عامة يمكن القول أن التطور الحاصل في أدوات العمل كانت له نتائج هامة:
١_ ساعد على ظهور الأشكال البدائية للزراعة، حيث بدا الانتقال تدريجيا من جمع النباتات إلى العمل الزراعي المتطور (زراعة الحبوب – القمح و الأرز ...).

٢_ بالتدرج بدأت القبائل البدائية (التي كانت دائمة الترحال) تتحضر وتستقر في أماكن معينة بالإضافة إلى تحسن شروط الحياة بشكل عام .

ثانيا : علاقات الانتاج في المجتمع البدائي

كما هو معروف أن الفرد لا يقوم بمفرده بعملية الإنتاج، اذ تنشا علاقات بين الإفراد تسمى علاقات الإنتاج، وهنا يجدر بنا حصر علاقات الإنتاج في القانون الاقتصادي الاساسي لنظام إنتاج المشاعية البدائية وهو (ضمان وسائل المعيشة الضرورية للإنسان بالاعتماد على أدوات إنتاج بدائية وعلى أساس مشاعية تملك وسائل الإنتاج والعمل الجماعي وطريقة التوزيع المتساوي للمنتجات) . ومن هذا القانون يمكن استنتاج ما يلي :
١_ السمة الأولى لعلاقات الإنتاج في المجتمع البدائي هي العمل الجماعي الذي ياخد شكل التعاون البسيط، حيث يقوم كل أفراد العشيرة بالعمل بطريقة جماعية، حيث يهتم كل الأفراد بانجاز عمل واحد فقط (الصيد) مثلا دون أن يكون هناك تخصص أو تقسيم عمل، باستثناء التقسيم الفسيولوجي للعمل سواء حسب الجنس (بين الرجال والنساء) أو التقسيم حسب السن، حيث كانت النساء تقوم بجمع النباتات وإدارة شؤون المنزل وكان الصيد من اختصاص الرجال، و لعل السبب الرئيسي وراء طبيعة العمل الجماعية هذه هو انخفاض وضعف مستوى أدوات

العمل (عدم وجود أدوات عمل متطورة) والتي لا يستطيع بواسطتها الفرد منفردا مواجهة الطبيعة. لهذا كان العمل الجماعي واجبا وضروريا في نفس الوقت في العهد البدائي، لذلك كان الأفراد ينتقلون مجتمعين من عمل إلى آخر من الصيد مثلا إلى الزراعة أو الرعي وذلك حسب ما يراه أعيان الجماعة (الأفراد الأكبر سنا) مناسبا وينسجم مع المصلحة العامة.

٢_ السمة الثانية لعلاقات الإنتاج البدائي هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالسمة الأولى (العمل الجماعي والتعاون البسيط). اذ كانت الأرض وجميع الموجودات (أدوات العمل) ملكا للجميع وهذا طبعا باستثناء بعض الأشياء مثل الألبسة وبعض وسائل الدفاع عن النفس وهذا لضرورة استخدامها بطريقة فردية .

٣_ ثمار العمل (المواد الاستهلاكية) كانت مشتركة للأسباب السابقة .

٤_ طريقة التوزيع هي المساواة للأسباب السابقة .

ثالثا : التنظيم الاجتماعي - نظام العشيرة

كانت العشيرة تمثل الوحدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يقوم عليها المجتمع البدائي ويذكر أن المرأة احتلت مكانة مرموقة ولعبت دورا هاما في المرحلة الأولى للنظام العشيري وذلك بسبب شروط الحياة المادية نفسها ، حيث كانت الزراعة البدائية والتدجين البدائي من اختصاصها وهما أهم من الصيد (من اختصاص الرجل) من الناحية الاقتصادية حيث يعتبر الصيد ذو مردود غير مضمون.

وقد تعاظم دور المرآة إلى أن أصبح النسل ينسب إليها وسميت هذه المرحلة بنظام العشيرة الامومية إلا أن تطور القوى المنتجة وظهور التدجين المتطور (المراعي) والزراعة المتطورة (الحبوب) والتي كانت من اختصاص الرجل ،أدى إلى انقلاب الموازين ، اذ انتقلت السيادة من المرأة إلى الرجل وأصبح النسل ينسب إليه وحل نظام العشيرة الأبوية محل العشيرة الامومية .

ونظرا لعدم وجود الفائض والاستثمار والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والطبقات لم يظهر في ذلك الوقت ما يسمى بجهاز الحكم (الدولة) وكان العرف وحده هو وسيلة الحكم وهو أساس هيبة رؤساء العشائر .

رابعا : التقسيم الاجتماعي للعمل

ارتبط التقسيم الاجتماعي للعمل مع ظهور كل من الزراعة والرعي أي زراعة الأرض وتربية المواشي، حيث حصل تخصص في العمل(تقسيم للعمل) على أساس المشاعيات، وكان بمثابة أول تقسيم اجتماعي كبير للعمل، حيث تم تأليف قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وهو ما زاد في إنتاجية العمل لحد كبير.

كانت أهم نتيجة لهذا التقسيم قيام وتطور ما يسمى بالتبادل بين قبائل الرعاة وقبائل الزراعة وقد بدا نطاق التبادل بالاتساع مع ظهور تقسيمات اجتماعية أخرى للعمل نتيجة تطور أدوات الإنتاج، فظهرت مهنة صنع الأواني الفخارية والحياكة اليدوية ومع ظهور الحديد أصبح من الممكن صنع الأدوات الحديدية (المحراث الفأس والسيف...) وبهذا اصبح الطريق سهلا

لانقسام مهم جديد في المجتمع وهو التخصص الحرفي أو المهني داخل المشاعية نفسها وهو ما أدى إلى توسع نطاق المبادلات .

وتجدر الإشارة هنا أن التبادل كان في البداية يتم على أساس عشائري بين رؤساء العشائر ثم تحول بعد تملك الماشية ملكية خاصة إلى تبادل بين الأفراد وقد كان هذا التحول تدريجيا إلى أن أصبح التبادل الفردي هو الشكل الوحيد للتبادل .

خامسا : ظهور التملك الخاص والطبقات

ويمكن القول عند التكلم عن التملك الخاص والطبقات أننا بصدد التكلم عن مرحلة متقدمة من النظام المشاعي (تكاد تكون بمثابة مرحلة انتقالية بين النظام المشاعي ونظام الرق)، فبعد التطور الحاصل على مستوى أدوات العمل أصبح العمل أكثر إنتاجية، الأمر الذي لم يعد يستدعي العمل بطريقة جماعية على مستوى العشيرة، فارتفاع الإنتاجية سمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والحرف على نطاق اجتماعي أضيق من العشيرة وهو الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة في المجتمع، وبهذا فسح المجال للعمل الخاص على نطاق الأسرة للحلول تدريجيا محل العمل الجماعي المشترك، الامر الذي أدى إلى ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج،ويشير التاريخ أن الملكية الخاصة بدأت بالماشية ، حيث بدا زعماء العشائر بامتلاكها بعدما كانت ملكية جماعية لإفراد العشيرة ، ثم امتدت الملكية الخاصة لجميع أدوات الإنتاج وكانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص .

وقد توسع نطاق الملكية نحو تملك جميع وسائل الإنتاج بما فيها الإنسان نفسه ، ففي السابق كان الأسرى يقتلون لأنه في ظل انخفاض مستوى أدوات العمل لا يستطيع الأسرى إنتاج كميات إضافية تزيد عن حاجاتهم ، لكن في ظل تطور أدوات العمل أصبح الاحتفاظ بالأسرى مجدي من الناحية الاقتصادية ، اذ أصبح الأسرى يحققون فائضا من المنتجات وهو ما أصبح يبرر عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم، وهكذا ظهر نظام الرق وتوسع ليشمل مع التطور التاريخي أفراد القبيلة نفسها ، وبهذا تكون علاقات الإنتاج المشاعية قد انتهت لتحل محلها علاقات إنتاج جديدة .

ويمكن حصر أهم العوامل التي ساهمت في ذلك هو ما يلي :

١_ التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل .
٢_ ظهور إمكانية العمل الفردي والملكية الخاصة نتيجة تطور أدوات العمل .

المبحث الثاني : سمات التطور الاقتصادي للنظام العبودي

بدا نظام الرق بالتشكل عقب انهيار النظام المشاعي حوالي ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ قبل الميلاد واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع الميلادي في شمال إفريقيا وآسيا وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس الميلادي .

لقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي والزراعة والنشاط الحرفي ، وقد ظهرت هذه الأعمال وتطورت في ظل النظام المشاعي، إلا أن شروط وظروف الانتاج في هذه

المرحلة تختلف في نظام الرق عنه في النظام المشاعي وفيما يلي يتم التعرض لأهم خصائص النظام العبودي.

اولا : الملكية

ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج ، الأرض وأدوات العمل... بالإضافة إلى امتلاك الإنسان - العبيد – واعتباره شيء من الاشياء واداة من أدوات الإنتاج - اداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد وكان العبيد محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : العمل

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر والاستغلال لصالح السادة الذين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد .

إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات من زراعة ورعي والعمل الحرفي ، اذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء الاعظم من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي، كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الذين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية كالحدادة والألبسة والزراعة ، الا انهم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام ، حيث كان يتعين عليهم دفع ضرائب ، اي جزء من دخولهم للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عماد الجيش، اذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة .

ثالثا : نمو القوى المنتجة

حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل كالمنجل والمعول، كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه ضمن اطار التقسيم الاجتماعي للعمل تمثل في ظهور أعمال البستنة وزراعة بعض المحاصيل. أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني ، كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة، ويؤكد المؤرخون انه في القرن ٤ و ٥ ق م كان في اليونان حوالي ٥٠ حرفة .

رابعا : القانون الاقتصادي الأساسي

يتلخص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي في ان إنتاج الخيرات المادية موجه لسد حاجات الأسياد المتزايدة باستمرار وكان يتم ذلك عن طريق استثمار عمل العبيد .

ويمكن القول أن العبيد كانوا يمارسون مختلف الأنشطة لصالح الأسياد في شكل علاقة (سيد – عبد) وكانت المنتجات تتوزع بين السادة والعبيد، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزأين:

١- المنتوج الضروري : وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والاستمرار في الإنتاج.
٢- المنتوج الفائض : يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الاستهلاكية وبناء القصور وغيرها .

خامسا : العلاقات النقدية والبضاعية في نظام الرق

١_ التبادل: ظهر التبادل وتطور في ظل النظام المشاعي وكان التبادل بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة ، تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود تتم في شكل (سلعة – سلعة نقدية – سلعة) ، ولقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية والملح والسمك المجفف والجلود ، ثم تطورت النقود واخذت أشكالا معدنية وكان لها أثرا كبيرا في تطور وتنمية التجارة .

٢_ ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي: مع تعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة، وفي ظل بعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين ، وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود قياس القيمة فقط ولكن أصبحت النقود كوسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض والتسليف، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة .

المبحث الثالث : ملامح التطور الاقتصادي والاجتماعي في بعض الحضارات

اولا : بعض ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة البابلية

ان حياة هذا المجتمع في ظل الفترة الانتقالية من التشكيلة البدائية الى مرحلة الرق انذاك، تميزت بتقوية الملكية الفردية وتركزها بيد الطبقة الحاكمة وكبار الاثرياء على حساب اضعاف دور الملكية الجماعية ، ولم يبق في حوزة هذه الملكية الا بعض الاراضي التي لم تصل اليها يد الملكية الفردية ، كما ان قيام الدولة كان يهدف الى حماية مصالح تلك الطبقات التي تمكنت من الاستحواذ على وسائل الانتاج الاساسية، وكذلك الضرائب وبالتالي سخرت الى استخدام الاساليب الاستبدادية في تنظيم العلاقات الاجتماعية لصالح الارستقراطية الحاكمة .

وان ابرز المعلومات التي جاءتنا عن الحضارة البابلية هي عن طريق مسلة حمورابي الذي حكم للفترة (١٧٩٠_١٧٥٠) ق.م ، وتعتبر قوانين مسلة حمورابي من أهم الوثائق التي تعطينا صورة متكاملة عن مستوى التطور الفكري والاقتصادي والاجتماعي والإداري للمجتمع البابلي ، وتكتسب هذه القوانين أهمية تاريخية خاصة لأنها أول وأقدم قوانين مكتوبة عرفتها البشرية ، وتتكون هذه الشريعة من (٢٨٢) مادة تتناول جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية مهمة في دولة بابل كشؤون الزراعة والري واستثمار عمل العبيد والأرقاء والحقوق العائلية والتجارة والبيع وأنواع الحرف وشؤون الجنود ومحاكم الدولة ، وتضمن قانون حمورابي ايضا

نصوصا بشأن اجور النقل واسعار المبيعات ونظم مسؤلية البحارة عن تلف او فقد البضائع المنقولة او السفينة ، وهذا يعني ان التطور الاقتصادي في بابل وصل الى مرحلة متقدمة ، بعد ان نشطت التجارة الداخلية والخارجية الى جانب الزراعة.

ومن اهم التنظيمات والتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة البابلية الاتي :

١_ الدولة (السلطة) :

وفي ظل وجود التراتب الطبقي وبلورة التناحر الطبقي بين الاسياد والرقيق وما يتعرضون اليه من شدة الاستغلال والاكراه المادي والجسدي ، كان لا بد من وجود سلطة اكراه والزام باطار تشريعي وقانوني واقعي ، وطبقا للفكر السياسي القديم في بلاد وادي الرافدين فأن الآله الاعلى الذي يمسك بكل السلطات يعين الحاكم او الملك الذي يكون بديله في الارض ويودع له قوته ويكون مجرد منفذ لإرادته، فسلطة الحاكم اذا كانت تستمد قوتها وشرعيتها من الآلهة بوصف أن الحاكم الملك هو المختار من الآلهة ، وكان من شأن الناس طاعة الملوك خوفا من غضب الآلهة وثورتها ، وكانت السلطة (الدولة) تمارس دورها في التدخل من خلال تنظيماتها واجهزتها وقوانينها التي تحاول من خلالها ضبط الاوضاع وتنظيم امور المجتمع في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وتحددت وظائف الدولة في :

أ_ تنظيم مياه الري وشق الطرق .
ب_ ضمان خطوط التجارة الخارجية مع الأقاليم المجاورة .
ج _ تحديد الأسعار .
د _ وضع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان سير عمل نظام العبودية .
و _ قيام الدولة في وقت الازمات الاقتصادية بتوفير القوت اللازم لافراد المجتمع
ي_ اعتماد اقتصاد الدولة في تحقيق الرخاء على الغزوات والحروب واخضاع المجتمعات الاخرى .

٢_ الملكية :

كانت الارض ملكا للمعبد الرئيس للالهة الذي يمثله اساقفة المعبد ، وكانت مزارع المعبد تدار وتخضع باشراف كاهن المعبد ، ولقد تطورت مزرعة المعبد فتحولت الى ملكية الدولة ممثلة بالملك ، ففي زمن حمورابي كانت الاراضي ملكا للدولة وتمثل اهم انواع الملكية ، الامر الذي جعلها موضع الاهتمام في بحث جميع المسائل المتعلقة بزراعتها وشق قنوات الري والبذار والمزارعة والاجارة وغيرها ، وفي عهد سلالة ايسن ولارسا اخذ اقتصاد المركز يتدهور في حين اخذ النشاط الفردي يتطور بحرية ويصبح اكثر هيمنة عل الحياة الاقتصادية فيها ، نتيجة النمو التدريجي لملكية الرقيق الخاصة ، مما ادى الى استبدال اقتصاد الدولة والملك بالعلاقات التي اوجدها الاقتصاد الخاص المتطور ، ومن دراسة اهم الشرائع القديمة لبلاد الرافدين تبين ان الملكية توزعت بين ملكية الدولة والملكية الخاصة ممثلة بالكهنة وممثلوا الادارة الملكية وكبار ملاك الاراضي والرقيق ، فضلا عن وجود ملكية للاراضي البور التي كانت ملكا لمن يحييها بعد دفع الضرائب عنها للدولة .

٣_ الضرائب :

كان للملك الحق باسم الالهة فرض الضرائب ومصادرة العبيد والدواب والعربات ، كما كان له حق الاعفاء او الاستثناء ، مما يعني اعتماد الدولة على الضريبة كان امرا مشاعا ، وكان هناك موظفون مختصون بجمع الضرائب سواء العينية منها ام النقدية (الفضة والنحاس)، واهم الضرائب التي كانت سائدة انذاك هي ضريبة الارض على المزارعين وكذلك ضريبة الرأس اي الجزية ، وتطورت هاتان الضريبتان حتى شملت اراضي المعابد في العصور التالية ، ويسجل تأريخ بابل عهودا زادت فيها قسوة الضرائب على الناس مما يعكس ظروفا اقتصادية صعبة او دخول اقتصاد المدينة في ازمة معينة ، ويمكن القول ان تاريخ بلاد وادي الرافدين شهد تنظيمات وتعاملات ابرزت دور الدولة ، بجانب استخدام السياسة المالية لتحقيق غايات واهداف محددة ، كما برز دور التجار الذين كانوا يتولون النشاطات التجارية والصيرفة والوساطة والمشاركة براس المال فضلا عن الوكالة للملك في امور الصناعة او للقصر او احد المعابد ، ويتمتعون بامتيازات تفوق امتيازات اي فرد اخر في المجتمع ، مما يشكل دليلا على النضج الفكري انذاك لانهم ساهموا في دعم سلطة الملك السياسية ومساندتها .

٤_ القروض والربا :

عرفت بلاد وادي الرافدين بمدنها العديدة وبعهودها المختلفة الاقراض بنوعيه السلعي والنقدي ، وتأريخ هذه المدن يعلمنا بأن فاعلية الاقراض تزداد عند حدوث المجاعات والحصار والظروف الاقتصادية غير الطبيعية ، وبالمقابل عندما تكون التجارة والتبادل نشيطا وبخاصة مع الاقاليم المجاورة ، ولهذا نلحظ في بابل انشاء عدة مصارف كانت تقوم على اساس الربا ، وظلت هذه المصارف موجودة لعدة قرون وكان نطاق عملها يتجاوز حدود الاقليم الواحد الى اقاليم عدة ، وقد اشتهرت في مدينة بابل عائلة مصرفية تسمى " بيت ايكبين " ومركزها كان في المدينة ، والمرجح انها كانت عائلة يهودية ، وكان ينظر الى النسب الفاحشة من الفائدة باشمئزاز وينص قانون حمورابي على مصادرة مبلغ الدين من المقرض الذي يتقاضى اكثر من النسبة القانونية ، كما كانت عقود الاقراض تكتب على رقيم طيني وتحفظ مع اثبات الشهود .

٥_ النقود :

عرف العراقيون القدامى المقايضة وكانت عندهم كفاية (فائض سلعي) عن مبادلة عرض بعرض اخر ، ولم يكن للبابليين دراية بالعملة بمعناها الصحيح الا في عهود متأخرة ، فقد كان الشعير يمثل الاداة الرئيسة لتسوية المبادلات كإجراء اكثر تطورا من نظام المقايضة ، ثم ما لبث ان ادخلت الفضة مع الشعير في تقويم السلع المتبادلة .

٦_ التجارة :

منذ اقدم العصور اضطر سكان وادي الرافدين سعيا منهم وراء المواد الاولية التي كانت تعوز بلادهم الى انشاء علاقات تجارية مزدهرة مع البلاد الاخرى ، حيث تطورت التجارة في العهد الاكدي البابلي .

وما يمكن ملاحظته ان التجارة كانت عملا محترما ولا توجد نصوص دينية تقلل من شأنها على العكس تماما عند الاغريق والرومان ، فقد كان دور الدولة مساندا للتجار باصدار القوانين اللازمة لتنظيم عملهم وضمان مصالحهم ، وان اكثر السلع التي كانت تحرص مدن العراق على تأمينها هي الاخشاب مثل خشب الارز الثمين الضروري للمعابد وكذلك الاحجار التي تستخدم في نحت التماثيل .

ثانيا : بعض ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة المصرية

شهدت الحضارة المصرية وبالذات في عهد المملكة القديمة (٣٠٠٠_٢٤٠٠) ق.م الانتقال من الطابع القبلي للاقتصاد الى الطابع العبودي ، وقد امتاز الاقتصاد المصري في مرحلة العبودية بمركزيته الشديدة حيث كانت المدن وبالذات التي تقع على البحار تحاط باسوار لتحقيق هدفين : الهدف الاول يتمثل في حماية المدن من الغزوات الخارجية ، والهدف الثاني يتمثل في استغلال العبيد باعمال البناء والانتاج الزراعي وعدم السماح لهم بالهروب خارج المدن .

وقد احتل العبيد في الحضارة المصرية مركزا وسيطا بين ما يسمى بنظام الاشخاص ونظام الاموال ونقصد بهذه النقطة ان العبيد قد حصلوا على الامتيازات التالية :

١_ حق الملكية للاراضي الزراعية ولكن بشكل محدود .

٢_ حق الزواج وتكوين اسرة .

٣_ تمتعوا بضمانات قانونية مثلا اذا قتل شخص حرا عبدا بشكل متعمد فانه سوف يقتل جراء عمله هذا .

٤_ عدم استخدام العبيد في عمل السخرة .

الى جانب الاهتمام بالزراعة والرعي والصيد البري ، توسعت العلاقات التجارية للمصريين القدماء مع الاقوام الاخرى ، كما شهدت الصناعات الحرفية تطورا ملموسا ، فضلا عن الصرح الحضاري المتمثل باستخدام التقنية المتطورة في تشييد الاهرامات ، الى جانب صناعة السفن الشراعية ، وكانت التقتية الحربية متقدمة اذا ما قورنت بتلك الفترة الزمنية ، كما شهدت الفنون ازدهارا كبيرا وخصوصا في مجال الرسوم والنقوش المسطرة على جدران الاهرام الداخلية ، مع استخدام مختلف الالوان والاصباغ في هذه الرسوم التي ما زالت باقية حتى يومنا هذا .

ثالثا : ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة اليونانية

يتفق اغلب المؤرخين الاقتصاديين على اعتبار الفترة الواقعة من بداية القرن السابع وحتى نهاية القرن الخامس ق.م من اهم الفترات في تاريخ الحضارة اليونانية لانها شهدت ازدهارا ملحوظا في الحياة الاقتصادية والسياسية ،ويلاحظ في هذا المجال ان تطور علاقات الرق عند اليونانيين قد جرى بوتائر اسرع بالقياس لدول الشرق القديم بسبب التغيرات المهمة التي طرات على استخدام ادوات العمل ، والتي ظهر اثرها ايجابيا على تطوير القوى المنتجة وعلى علاقات الانتاج .

اما الفلاسفة اليونان فقد تركوا تراثاً ضخماً في الفلسفة والأخلاق والعلوم المختلفة، ولكنهم لم يدرسوا الاقتصاد على صورة فرع مستقل من فروع المعرفة، وجاءت دراستهم للاقتصاد

مرتبطة بأبحاثهم في إدارة الدولة وشؤون المجتمع، كما أن الحضارة اليونانية، مثلَ غيرها من الحضارات القديمة، كانت تعتمد على العبيد في القيام بالأعمال الإنتاجية؛ ولذلك كانت النظرة إلى النشاط الاقتصاديّ بصفة عامة نظرة احتقار، ومن هنا كانت قلة الأبحاث في المشكلات الاقتصاديّة، واهم الفلاسفة اليونانيون فيثاغورس وسقراط وافلاطون وارسطو .

وقد عد سكان اليونان القدامى للحروب والغزوات مكانة خاصة في نشاطهم لغرض تحقيق اهداف اقتصادية معينة .

وشهد التطور الملحوظ في النشاط الانتاجي استغلالا وحشيا للموارد المادية والبشرية لصالح الطبقة الارستقراطية الحاكمة ، ولهذا تم انقسام المجتمع اليوناني من الناحية السياسية الى طبقتين متميزتين هما طبقة الاحرار وطبقة الرقيق. ويعود هذا التقسيم الى انه بمرور الزمن عرفت طبقة سميت بطبقة الاشراف (الاغنياء والاثرياء)، حيث ان بعض اليونانيين صاروا يتوسعون في املاكهم تدريجيا اما بعامل الوراثة او بالاستغلال فزادت ثروتهم وصارت لهم سلطة ونفوذ على سائر ابناء مدينتهم فاستعملوا كل ما في طاقتهم لتوسيع املاكهم على حساب ظلم الغير واستغلالهم، ولم تكن هذه الطبقة منتجة وانما كانت عالة على الفلاحين والعمال الذين يعملون في اراضيها باجور زهيدة وتتمتع هي بثمار اتعابهم ، وكانوا يشاركون الحكومة في نفوذها وفي القرن الثامن قبل الميلاد تغلبوا فصارت الحكومات اليونانية منهم وظلوا يحكمون البلاد الى اواخر القرن السابع.

ويذكر التاريخ الاقتصادي بعض الاصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف الى اصلاح الحالة السيئة الناشئة عن الظلم وقساوة القوانين على العوام من الناس، ومن اهم الاصلاحات التي جاء بها احد المصلحين والذي ينتمي الى طبقة الاشراف :

١ـ الغاء جميع الديون التي للاشراف على العوام بقصد اعادة النشاط الاقتصادي الى البلاد .

٢ـ منع بيع من يعجز عن دفع ما عليه من الديون، اذ كان المتبع ان يباع الشخص في الاسواق ويصبح عبدا اذا عجز عن تسديد الدين .

٣ـ حدد الاراضي التي يمكن ان يمتلكها الشخص الواحد منعا لتضخم ثروة الافراد .

رابعا : ملامح التطور الاقتصادي في الحضارة الرومانية

يرى الكثير من المفكرين والمؤرخين إن اقتباس العلوم والآداب والفلسفة من اليونانيين قد ساعد الرومانيون على تطورها ولكنهُ ليس بالقدر الذي يستحق التفاؤل،مما جعل حالة الجمود الفكري في التحليل الاقتصادي هي السائدة ، وكان الرومان كأسلافهم الإغريق يرون إن الاهتمام بالأمور الاقتصادية عمل غير مشرف وغير أخلاقي وبالتحديد غير لائق للفيلسوف والمفكر ، لكن الاهتمام بالسياسة والتشريع احتل الصدارة واظهر نبوغهم فيها وقد ميز الفقهاء الرومانيين بين ثلاث أنواع من القوانين وهي الأتي :-

الأول: القانون المدني وهو يمثل الشريعة الرومانية التي تطبق على الرومانيين دون غيرهم دون الشعوب الأخرى.

الثاني: قانون الشعوب وهو القانون الذي يمثل القاسم المشترك لجميع الشعوب ، ومنهُ استمدت الإحكام التي تنطبق على الأجانب والشعوب التابعة لهم.

الثالث: القانون الطبيعي ويمثل الشريعة التي تخضع لها كافة الكائنات الحية ، وان نشئت القانون الطبيعي كان لهُ الدور البارز في تطوير الفكر الاقتصادي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وكان أهمها مساندة الفقهاء الرومانيين (حق الملكية) و (حق التعاقد) ويلاحظ المتتبع للفكر الاقتصادي وتطوراته ، مدى تأثير الفقهاء الرومانيون على الفكر الكلاسيكي ، وهناك ثمة فارق بسيط حول مفهوم الملكية الخاصة عند الإغريق الذين مع الاعتبارات الأخلاقية في الوقت الذي ينظر إليها الرومانيون بأنها غير مُقيدة بشروط

واهتم المجتمع الروماني كثيرا بالمسالة الزراعية ، وقد جرى حولها بالذات نضال عنيف بين مختلف طبقات المجتمع ، كما انها المحفز الاول للحروب الاستعمارية التي شنتها روما على الشعوب الاخرى والتي تميزت بوحشيتها المتناهية حيث تعمد الى القضاء على كل المعالم غير الرومانية .

وقد تركزت الاستثمارات الزراعية الكبيرة (اللاتيفونديات) في قبضة الطبقة الارستقراطية الحاكمة في روما ، على حساب تصفية الاراضي المشاعية والاستثمارات الزراعية الصغيرة ، الامر الذي ادى الى انهيار اقتصادي لجماهير واسعة من الفلاحين ، ثم انخفاض مستواهم المعاشي الى الحدود الدنيا ، وحتى فقدانهم لحريتهم الشكلية عمليا .

وقد تضافرت جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية للاسراع بانهيار الامبراطورية ومن اهمها :

١_ انهيار الاساس المادي لنظام الرق المتمثل في كساد الانتاج الزراعي الذي كان يرتكز على الاستغلال الوحشي لعمل الرقيق في الاستثمارات الزراعية الكبيرة (اللاتيفونديات) ، اذ اصبح دور هذه الاخيرة معرقلا للتقدم بسبب انعدام المصلحة المادية للرقيق في مجمل العملية الانتاجية مما ادى الى زيادة تقاعسهم ورفضهم خدمة اسيادهم .

٢_ محاولة الطبقة الارستقراطية البحث عن اسلوب جديد بلا من الاستغلال الوحشي للرقيق ، فعمدت الى عتقهم وربطهم بالارض مباشرة بواسطة تمليكهم قطعا صغيرة مقابل تقديم حصة معينة من الانتاج الزراعي للمالك ، ولقد ادت هذه العملية الى الاسراع في تصفية علاقات الرق والتمهيد لقيام العلاقات الاقطاعية في القارة الاوربية .

٣_ النزعة الاستقلالية التي انتشرت بين كبار الملاك العقاريين ، والتجاء الكثير من الفلاحين الاحرار اليهم حماية لانفسهم من حالة الضياع مما اضعف الوحدة التي كانت قائمة بين جزاء الامبراطورية .

٤_ انقسام الامبراطورية الرومانية الى امبراطورية شرقية وغربية مما اضعفها سياسيا .

٥_ وتمثلت محصلة هذه العوامل في خلق جو من شانه ان سهل الامر على القوات الجرمانية الغازية للقضاء لى الامبراطورية الرومانية في عام ٤٧٦م .

٦_ ظهور المسيحية وانتشارها في القسم الشرقي منها بحيث لاقت صدى واسعا بين الطبقات المضطهدة للتخلص من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه ، الامر الذي عجل في

اعتناق الدولة الرومانية للمسيحية بشكل رسمي ، بيد ان الكنيسة التي اخذت على عاتقها نشر التعاليم المسيحية في بداية ظهورها عمدت فيما بعد الى التراجع عنها وخصوصا تلك التي تدعو الى الاخوة والتضامن والتحرر من الفقر .

الفصل الثالث : الوقائع الاقتصادية للعصور الوسطى (ظهور النظام الاقطاعي)

المبحث الاول : اسباب قيام النظام الاقطاعي وعوامل انهياره

اولا : اسباب قيام النظام الاقطاعي واهم خصائصه

١_ نشأة النظام الاقطاعي :

كان النظام الإقطاعي بمثابة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، حيث نشأ هذا النظام على أنقاض النظام العبودي وذلك بعدما قامت القبائل الجرمانية باحتلال روما ، كانت الإمبراطورية الرومانية في جزأيها الشرقي والغربي تقوم على سيادة أهل روما وعلى نظام الرق والتجارة بين مختلف أجزائها وكان نظام الحكم يقوم على وجود سلطة مركزية قوية مركزها روما، وبالتالي السيطرة على الإمبراطورية الرومانية الغربية (٤٧٦ م) ، كما قامت الدولة الإسلامية في القرن الثامن الميلادي بشن الحروب على الإمبراطوريات الشرقية ،كل ذلك أدى إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه في اوربا وذلك بعد سقوط روما وانهيار جهاز الحكم المركزي فيها وانقطاع التجارة بين الشرق والغرب بسبب تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية .

في ظل هذه الظروف بدأ النظام الإقطاعي بالتشكل لان ملوك الجرمان الذين سيطروا على روما لم يكونوا قادرين على إقامة سلطة مركزية لذا عمدوا إلى تنصيب قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ هؤلاء القادة باتخاذ بعض مظاهر الاستقلال عن السلطة المركزية ، فأصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية وصاروا يجمعون الضرائب لحسابهم الخاص، كما قاموا بإنشاء المحاكم الإقطاعية التي تحكم بأسمائهم وكان لكل إقطاعية جيشها الخاص، حتى أن اغلب الإقطاعيين بدأوا بسك (بإصدار) النقود بأسمائهم ، وبذلك بدت الإقطاعية وكأنها وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وبالتالي تشكل ما يسمى بالهرم الإقطاعي الذي يأتي في قمته الإمبراطور الذي فقد نفوذه السياسي والاقتصادي مع مرور الوقت لصالح قاعدة الهرم التي تتألف من قادة الإقطاعيات مثل النبلاء والاسياد والاشراف واللوردات .

ففي المجال الزراعي : استولى قادة الإقطاعيات على اغلب الأراضي الزراعية بطرق مختلف منها إرهاق الفلاحين بالضرائب، وهذا الامر يدفعهم إلى تسليم اراضيهم للإقطاعي طوعا بعد غرقهم بالديون الكثيرة مقابل الحصول على حمايته خوفا، وأصبحت بالتالي اغلب الأراضي ملكا للإقطاعيين وتحول المزارعين وأسرهم إلى أقنان للأرض يعملون لدى الإقطاعيين وتحت سيطرتهم تابعين لهم .

وكانت أراضي الإقطاعية ملكا للإقطاعي وموزعة بالشكل التالي:

أ_ جزء من الأرض يحتفظ به السيد لنفسه والجزء الثاني يوزع بين المزارعين بالتساوي، حيث يقومون بزراعة حصتهم من الأرض لحسابهم الخاص مع التزامهم بدفع جزء من المحصول في شكل ريوع نقدية أو عينية لسيد الإقطاعية وللكنيسة اندمجت الكنيسة في النظام الإقطاعي وأصبحت جزءا منه تدافع عنه وتحبذه وارتبطت بدلك مصالحها بمصالح النظام الإقطاعي .

ب_ يلتزم المزارعون بالعمل وفق نظام السخرة في ذلك الجزء من الأرض المخصص للإقطاعي، حيث يخصصون أيام معينة من الأسبوع للعمل على أرضه .

ج_ كان يحق لرقيق الأرض (المزارعين) توريث حق زراعة الأرض (حصتهم من الأرض) إلى أبناءهم بعد موتهم، كما كانوا مجبرين على العمل وطاعة من يرث سيد الإقطاعية في حالة موته، ويلتزم سيد الإقطاعية بحماية رقيق الأرض والقضاء بينهم مع ضمان بعض الحاجات الضرورية الأخرى .

وكان اقتصاد الإقطاعية يميل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي (اقتصاد مغلق (فنادرا ما تتم المبادلة بين الإقطاعيات .وكانت الزراعة تمثل أهم نشاط اقتصادي في اوربا.

اما في المجال الصناعي: فظهر في مجال الصناعات الحرفية تنظيمات نقابية ابتداءا من القرن الثاني عشر تقوم بالإشراف على النشاط الحرفي في المدينة (يمارس النشاط الحرفي خارج سيطرة الإقطاعية) تسمى بالنقابات الطائفية، فكان لكل حرفة نقابتها الخاصة بها ومهمتها تنظيم النشاط الحرفي، حيث تقوم هذه النقابات بما يلي :

أ_ تحديد الأسعار والمحافظة عليها تحديد عدد العمال في كل حرفة مع وضع شروط للعضوية في النقابة .

ب_ الإشراف على الإنتاج وضمان جودته .

وكان القانون الاقتصادي الأساسي لأسلوب الإنتاج الإقطاعي يتحدد في ان الإقطاعيون يجهدون للحصول على اكبر قدر ممكن من المنتوج الفائض في شكل ريع عقاري إقطاعي وذلك عن طريق الاستثمار الإكراهي للفلاحين .

ومن هنا فالعلاقة بين مالك الأرض السيد كانت قائمة على أساس التبعية ، وبهذا كان المجتمع ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين وهما طبقة الإقطاعيين والفلاحين ، والى جانب هذا كانت هناك فئات أخرى مثل صغار المنتجين من فلاحين وحرفيين وتجار ومرابون .

وتجدر الإشارة هنا أن هذه المرحلة عرفت ضعف وانحسار التجارة بين اوربا والشرق وهذا راجع لعدم وجود الأمن والاستقرار في الطرق التجارية التقليدية المؤدية إلى الشرق وذلك بعد تعاظم نفوذ الدولة الإسلامية، لذلك فان اوربا في عهد الإقطاع تميزت بالاكتفاء الذاتي واقتصرت تجارتها مع العالم الخارجي على بعض المنتجات فقط .

٢_ اهم الخصائص الاقتصادية المميزة للنظام الاقطاعي :

هناك مميزات وخصائص لهذا النظام منها الاتي :

أ_ انه نظام قائم على استثمار عبيد الارض الاقنان .

ب_ تعايش الملكيات الاقطاعية الكبيرة مع الاستثمارات الفردية الصغيرة الخاصة بالفلاحين والحرفين .

ج_ تمتاز الرابطة الشخصية بالاكراه المادي المباشر بين السيد والقن.

د_ ان فائض المنتوج لذي ينتجه القن ويمتلكه السيد باخذ اشكال ريع العمل وريع السخرة والريع والنقدي .
ذ_ سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف ، الاقتصاد السلعي في المدن .
ر_ تبعية الاقتصاد الصناعي (المنزلي) للقطاع الزراعي الاقطاعي والتنظيم الرقيق للحرف والتجارة (طائف الصناع والتجار).
ز_ ان التركيب الطبقي منقسم بين طبقتين هم الاقطاعيين والاقنان والعلاقة بينهما تمثل جوهر النظام .
س_ ان طبقة النبلاء الحاكمة ، وطبقة كبار رجال الكنيسة في اعلى السلم الاقطاعي اما قاعدة السلم فهم الفلاحين الاقنان .

المبحث الثاني : التطورات الاقتصادية للوطن العربي في العصور الوسطى

اولا : دور الحضارة العربية الاسلامية في الحضارة الانسانية

١_ اثر الحضارة الاسلامية في الحضارة الغربية

جاءت تعاليم الاسلام عالمية لانها تعد الانسان لمستقبل خالد ، فالاعتقاد باله واحد يقود الى اذابة كل مبدأ عرقي ، او شعور قومي ، من اجل ذلك كانت رسالة الحضارة الاسلامية يشترك في تحقيقها العملي وبنائها التطبيقي كل من استجاب لها من كل عرق ولون ولغة .

وفي الوقت الذي كانت فيه أوروبا غارقة في عصور من الظلام والانحطاط، كانت الحضارة العربية القديمة تقدم للبشرية جمعاء أفضل الإنجازات العلمية في عصرها الذهبي، عندما كانت مدن مثل بغداد والقاهرة ودمشق والقيروان وفاس وقرطبة تعج بالعلماء الذين قدموا العديد من النظريات العلمية، التي نحيا بها إلى يومنا هذا، فضلا عن المخترعين والصناع المهرة .

لقد اعتنى المسلمون بالعلوم الطبيعية، حيث قاموا بترجمة المؤلفات اليونانية، ولكنهم لم يكتفوا بنقلها، بل توسعوا فيها، وأضافوا إليها إضافات هامة؛ تعتبر أساس البحث العلمي الحديث، وقد قويت عندهم الملاحظة، وحب التجربة، فأضاف الأطباء المسلمون إلى ما ترجموه وورثوه عن اليونان وغيرهم، فألفوا وابتكروا منجزات جديدة من أهمها: اعتمادهم المشاهدة والتجربة، وتجريبهم المنهج التجريبي، والتشخيص، والنظر إلى تاريخ المريض الطبي، وانتباههم للعدوى، والأمراض المعدية، وبراعتهم في علم الجراحة والتشريح، واكتشافهم الدورة الدموية الصغرى.

ولهذا فقد اتفق الباحثون المنصفون على أن الحضارة الإسلامية كانت لها آثار بالغة في الحضارة الغربية، تتمثل في: تأثير مبادئ الحضارة الإسلامية تأثيرًا كبيرًا في حركات الإصلاح الدينية التي قامت في أوروبا منذ القرن السابع الميلادي حتى عصر النهضة الحديثة.

ولقد أجمع الباحثون على أن هناك ثلاثة معابر رئيسية انتقلت من خلالها الحضارة العربية في العصور الوسطى إلى الغرب الأوربي، وهذه المعابر هي :

أ_ الاندلس : والتي فتحها العرب عام ٧١١م، وبلغت الحضارة العربية فيها ذروتها في القرن العاشر الميلادي. وأصبحت عاصمتها قرطبة منارة العالم المتمدن. بدأت فيها حركة ترجمة

كبرى، وبخاصة في مدينة طليطلة، خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. وكانت الترجمة تتم من العربية إلى الإسبانية ومن ثم إلى اللاتينية، أو من العربية إلى اللاتينية مباشرة. ولم تقتصر الترجمة على مؤلفات العلماء العرب في كل مناحي المعرفة فحسب وإنما شملت المؤلفات الإغريقية الكبرى التي كانت قد ترجمت في المشرق قبل ذلك بقرنين.

ب_ صقلية : وفتحا العرب عام ٨٢٧م. وتحولت الجزيرة في ظل الحكم العربي إلى مركز من مراكز انتقال التراث العربي إلى الغرب. وبدأت فيها حركة ترجمة، من العربية إلى اللاتينية، شبيهة بتلك التي قامت في الأندلس. وعلى الرغم من أن الحكم العربي للجزيرة قد انتهى في أواخر القرن الحادي عشر إلا أن الحضارة العربية فيها استمرت في ظل رعاية خلفائهم النورمان الذين عاش في كنفهم العديد من العلماء العرب، أمثال الإدريسي، وأشرفوا على ترجمة ذخائر من التراث العربي إلى اللاتينية.

ج_ الحروب الصليبية : على الرغم من أن الصليبين (الفرنجة) قدموا إلى المشرق العربي وهم طلاب حرب لا طلاب علم، إلا أنهم تأثروا بحضارة العرب ونقلوا ما استطاعوا نقله من انجازاتهم إلى الغرب.

٢_ اهم إنجازات الحضارة العربية الإسلامية

ويتجلى دور الحضارة العربية الإسلامية في الحضارة الإنسانية في الإنجازات الرئيسية التالية:
أ_ نقل العرب للعالم التراث اليوناني (الإغريقي) القديم مترجما إلى العربية، بعد أن كان هذا التراث معزولا عن حركة التاريخ. فعندما بدأت أوربا، مثلا تتلمس بدايات نهضتها الحديثة، في أواخر العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة، والتي قامت على أساس إحياء التراث اليوناني والروماني القديم، لم تجد في حوزتها سوى الترجمة العربية لهذا التراث بعد أن كانت أصوله الأولى قد فقدت. ولهذا كان على أوربا أن (تستعرب) كي تفهم تراث اليونان والرومان.
ب_ لم يقتصر دور العرب الحضاري على ترجمة التراث اليوناني فحسب وإنما قاموا بشرحه ونقده وتصحيحه والتعليق عليه وساروا به أشواطا متقدمة .

ج_ قدمت الحضارة العربية الإسلامية للحضارة الإنسانية كشوفها في ميادين الحضارة كافة، فإذا كان الشرق الآسيوي قد تأثر بالحضارة العربية الإسلامية في ميدان الدين واللغة أكثر من غيرها من المظاهر، فإن الغرب الأوربي قد أفاد كثيرا من إنجازات العرب الحضارية في ميادين الآداب والعلوم والفنون على وجه الخصوص، وكانت أساسا في نهضته وحضارته الحديثة. فمنذ القرن الثاني عشر الميلادي ترجمت أهم المؤلفات العربية إلى اللاتينية سواء في ميدان العلوم الاجتماعية، كمؤلفات الكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد أو في ميدان العلوم كمؤلفات ابن الهيثم وجابر بن حيان والرازي والزهراوي وابن سينا وغيرهم... وظلت هذه المؤلفات وغيرها عمدة الدراسات الجامعية في أوربة حتى القرن السابع عشر الميلادي.

د_ كان للعرب المسلمين دورهم الأساسي في نقل تراث الحضارات الشرقية كالهندية والفارسية إلى العالم العربي، فالغرب لم يكن يعرف شيئا عن هذه الحضارات قبل القرن الثاني عشر تقريبا، ولهذا كان للعرب الفضل فيما ترجم من تراثها في ميادين العلوم والآداب والفنون إلى

العربية ومنها إلى اللاتينية، وبعبارة أخرى فإن الغرب أفاد من إنجازات الحضارات الشرقية عامة، وحضارتي الهند والصين خاصة من خلال الحضارة العربية الإسلامية.

وكان من اهم اثار علم الاقتصاد الاسلامي في الحضارة الغربية ما كان من علماء الاقتصاد في الغرب حين طالبوا بضرورة ربط الاقتصاد بالاخلاق والقضاء على الفائدة الربوية التي تعد من اهم اسس الاقتصاد الراسمالي ، ولم يقتصر الامر على مجرد الهجوم او المطالبة بالغاء الفائدة الربوية ، بل انه قد اخذت بعض البنوك الغربية الكبرى في تطبيق الصيغ الاسلامية في محاولة لمنافسة البنوك الاسلامية على جذب اموال المودعين سواء داخل العالم الاسلامي او خارجه ، وقد اصبحت بريطانيا عاصمة البنوك الاسلامية حيث توجد جالية اسلامية كبيرة وهناك خطط لفتح فروعا عديدة لبنوك اسلامية في الندن البريطانية المختلفة خلال الاعوام المقبلة .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، اذ حققت الحضارة الإسلامية العربية في فترة ازدهارها الكثير من الانجازات في ميادين المعرفة المختلفة، خصوصًا في مجالات الرياضيات والفلك والطب والعمارة والجغرافيا والفيزياء والهندسة، فمن بعض المجالات التي ابدع فيها العرب المسلمون وطوروها فاستفاد منها الاوربيون في نهضتهم :

أ_ فمن اسهامات الحضارة العربية الإسلامية في الزراعة والتكنولوجيا، فيشير الباحثون إلى أن الزراعة كانت عنصرا أساسيا في تجارة المسلمين، وعاملا محددا للتنوع الثقافي والاقتصادي للعالم الإسلامي، وقد أسهم المسلمون في تقديم ونقل الكثير من المنتجات والمحاصيل الزراعية إلى الغرب وبخاصة الأنواع الجديدة منها.

ب_ في الطب والصيدلة ترجم المسلمون العلوم الطبية من اليونانية الى اللغة العربية، ولم يكتفوا بما حوته هذه الكتب من علوم ، بل عدلوا من معارف القدماء وزادوا في الطب زيادات كبيرة ،وكانوا يقوموا بتجارب في مختبراتهم و مستشفياتهم التي انشؤوها وكان اطباء المسلمين اول من استخدموا المخدر في العمليات الجراحية وكشفوا عن الدورة الدموية، ومن اشهر الاطباء ابو القاسم الزهراوي الاندلسي الذي الف كتابا من عشرين جزءا في الطب والجراحة وأسماه (التصريف لمن عجز عن التاليف) اشتمل على اكثر من مائتي شكل للادوات والالات الجراحية، ومن الاطباء ابو بكر الرازي وابن النفيس وابن سينا بل ان عدد الاطباء الذين لهم مصنفات بلغ مئات الاطباء، بجانب هذا فقد وضع الاطباء المسلمين اسس الصيدلة فانشاوا مدارسها واستنبطوا انواعا من العقاقير وعرفوا خصائصها وكيفية استخدامها لمعالجة المرضى.

ج_ في الرياضيات عمل المسلمون بالجبر والفوا فيه تاليفا علميا منظما، واول من الف في الجبر محمد بن موسى الخوارزمي في زمن الخليفة المامون ، وكان كتابه في الجبر منهلا استقى من علماء العرب والغرب على السواء.

د_ وفي الكيمياء لقد وضع المسلمون اسس علم الكيمياء، فاجروا التجارب فيما يهيئونه من مستحضرات كيميائية استعملت في صناعات شتى مثل صناعة الورق، الصابون ، والاصباغ والادوية، قد نقل الغربيون عنهم عددا من الصناعات وفي مقدمتها صناعة الورق.

هـ_ في علم الفلك برع المسلمون في علم الفلك فحسبوا طول السنة الشمسية حسابا دقيقا وتنبؤوا بكسوف الشمس وخسوف القمر بدقة اذهلت الناس. وقد نقل الفلكيون المسلمون علم الفلك الى اوربا ، ومن علماء الفلك المسلمين البيروني وابن الهيثم صاحب النظرية الخاصة بالضوء وانكسار الاشعة تلك النظرية التي كانت نقطة تحول في ابحاث العالم في مجال الضوء.

هكذا نجد أن المسلمين ساهموا في إعلاء الحضارة العالمية وتقدمها وتطورها، بفضل أعلامهم في العلوم والفنون والتربية والفلسفة والشعر والموسيقى. وفي مكتبات العالم اليوم آلاف الوثائق التي تشهد بالفضل للمنجزات الحضارية الإسلامية في حقول الفلك والرياضيات

والفيزياء والكيمياء والطب والصيدلة والجغرافيا والعمارة ، مما يؤكد ان الحضارة العربية الإسلامية قد قدمت للحضارة العالمية إسهامات رئيسية مايزال العالم يستخدمها اليوم مدينًا بها للعرب بالسبق.

ثانيا : سمات التطور الاقتصادي للعراق في بداية العصور الوسطى

تميز العراق في القرن الثامن بشكل خاص بتحوله الى احد اعظم مراكز الفكر ، حيث كان يقصده اهل المعرفة من كل صوب طلبا للعلم ، حيث الاهتمام الكبير بترجمة المؤلفات العلمية من اللغات الاجنبية الى اللغة العربية ، مما ادى الى تقدم ملحوظ لشتى انواع العلوم في عصره كالطب والرياضيات والفلك وعلم الجغرافية وحتى النشاط التجاري .

والى جانب بغداد فقد برزت في هذا المضمار كل من الكوفة والبصرة اللتين تحولتا الى محط انظار طالبي العلم من اصقاع عديدة من بلاد العرب .

وقد شهد القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) تطورا كبيرا في مختلف جوانب الحياة وعلى الاخص الاقتصادية منها ، واحتلت بغداد مركزا مرموقا في النشاط الاقتصادي ، وفي مقدمته النشاط الحرفي الذي تميز بتقسيم المنتجين الحرفيين الى عدة مجموعات ، تختص كل مجموعة بانتاج سلعة معينة ، كان لكل مجموعة انتاجية سوقها الخاص بها .

ومن الجدير بالذكر انه تم وضع ضوابط معينة على الفرد الذي كان يبغي ان يصبح حرفيا ، فكان عليه ان يتدرج في سلم تدريبي محدد بابتداءا من تلميذ مبتدئ الى صانع ثم الانتقال الى استاذ (اسطة) .

واشتهر العراق في تلك الحقبة الزمنية الى جانب تطوره الصناعي بتجارته المتطورة ايضا ، بفضل موقعه الجغرافي ، حيث كانت القوافل التجارية تنطلق شرقا حتى تصل الى الهند والصين وغربا حتى الاندلس ، وشمالا حتى حوض البلطيق ، وجنوبا الى القارة الافريقية وخاصة الى شرقها .

ولم تقتصر التجارة على الطرق البرية ، بل انها شملت البحرية كذلك ، واشتهر اهل البصرة والحيرة بنشاطهم التجاري البحري ، وكانوا يمتلكون مراكز تجارية في كل من بلاد الهند والصين وفي جزيرة سومطرة ، وتمكنوا من تكديس الاموال الطائلة حتى برزت بينهم طبقة تجارية عملت على انشاء شركات تجارية مساهمة مهمتها تنظيم العلاقة بين هؤلاء التجار فيما يخص شتى نواحي النشاط التجاري .

وتبع توسع النشاط التجاري انتعاش في النشاط المصرفي والمالي ، وكان لراس المال الربوي دور مشهود في تطوير الحياة التجارية ، وعمد الصرافون الى استخدام نظام السفتجة (هي ورقة يامر فيها شخص يسمى الساحب شخصا اخر يسمى المسحوب عليه بان يدفع مبلغا معينا من النقود في تاريخ ومكان معينين الى شخص ثالث وهو المستفيد) .

وشهد النشاط الزراعي ايضا تطورا كبيرا ، وتم زراعة انواع مختلفة من المحاصيل ويذكر في هذا المجال ان منطقة البصرة كانت اهم مركز لزراعة النخيل في العراق ، وكانت تنتج انواعا مختلفة من التمور لا مثيل لها في اي مكان ، وكان الرطب العراقي يتمتع بشهرة واسعة

وقد اخذت الملكيات الزراعية الكبيرة تنتشر بشكل تدريجي وتتركز بايدي بعض التجار المرابين الكبار ، واستخدم اسلوب الزراعة الخفيفة والكثيفة حسب الظروف الملائمة ، وجرى استخدام الايدي العاملة الرخيصة في هذه المزارع ، وكان جلهم من الفلاحين المعدمين والرقيق الذين جلبوا من شرق افريقيا لمثل هذه الاغراض ، وازداد عددهم حتى شكلوا قوة لا يستهان بها في البصرة ، واشتهروا بثورة الزنج التي نظموها ضد الملاك الكبار مما كان يشهد على اهميتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية انذاك .

وكان العراق مشهورا بصناعاته في القرن الرابع الهجري ، وكانت مصنوعاتها الرئيسة هي من ادوات الترف التي يستعملها الاغنياء ، اما الصناعات التي تنتج لاستهلاك العامة فكانت محدودة الاثر في التجارة مثل حياكة القطن وعمل الاحذية وصنع الادوات النحاسية ، وكان فن النسيج ارقى من اي فن صناعي ، وكانت الحياكة اقدم الصناعات اليدوية لان الجو يجعل العناية بالملابس ضرورية .

وصناعة الفخار كانت قديمة في العراق جدا ، وكانت الادوات المعمولة من الفخار هي الادوات الشائعة قبل ادخال المعدن والزجاج في الحياة الاعتيادية ، ولقد وصل فن صناعة الفخار اوجه الكمال في العراق .

وكان الزجاج العراقي معروفا خارج العراق ، حتى وصلت شهرته الاندلس ، وقد شوهد في الكعبة قناديل من الزجاج العراقي تزينها نقوش جميلة .

وقد تقدم فن الصياغة لزيادة الترف في المجتمع ، بالاضافة الى ادوات الزينة الاعتيادية التي تصنع للسيدات ، فقد كانت تصنع بعض الادوات من الفضة والذهب للاغنياء ، وكانت تزين بالكتابة بصورة فنية ، وكان لصياغة العراق شهرة واسعة ، وقد راى احد السواح في قصر امير لاهور الهندي اواني ذهبية وفضية من صنع العراق .

وكانت النجارة صناعة مهمة الى جانب الحدادة ، فضلا عن صناعة الصابون والدهون والعطور ، ودباغة الجلود وصناعة الاحذية ، وتوجد اشارات الى صنع الادوية والعقاقير، الى جانب مهنة الكتب وتجليدها حيث كان نسخ الكتب يعد من ناحية مهنة الوراقين (باعة الكتب) .

الفصل الرابع : الوقائع الاقتصادية للعصر الحديث

المبحث الاول : ظهور الراسمالية

بعد زوال النظام الإقطاعي في اوربا ظهر نظام اقتصادي جديد استقر على تسميته بالنظام الاقتصادي الرأسمالي . الذي ظهر وازدهر في اوربا الغربية فغير من وجه المعمورة تغييرا جذريا خلال فترة زمنية وجيزة على خلاف الأنظمة الاقتصادية السابقة التي استمرت لفترات طويلة .

و كانت أهم العوامل التي ساهمت في قيام النظام الاقتصادي الرأسمالي وزوال النظام الإقطاعي مايلي :

١_ القضاء على طبقة الأشراف والأسياد وقيام الدولة القومية : فنتيجة للثورة ضد الإقطاع والاستغلال أصبحت مقاليد الحكم في اوربا في يد عدد قليل من الحكام، فقد استطاع الملوك أن يجمعوا السلطات في أيديهم تدريجيا ويقضوا بالتالي على التفكك ممثلا في الإقطاعيات وبذلك ظهرت الدولة القومية في اوربا (فرنسا . اسبانيا . البرتغال. بريطانيا. هولندا التي يحكمها ملك يمتلك سلطة مركزية داخل أراضيها).

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في القضاء على الإقطاع وظهور الدولة القومية أهمها :

أ_ هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل وبالتالي تخليهم عن الالتزامات الإقطاعية هو ما ساهم في زعزعة النظام الإقطاعي وذلك باعتبار الفلاحين ركيزة الإنتاج الزراعي في الإقطاعية- الضيعة -

ب- انتشار استعمال النقود (المعدنية – الذهب والفضة) في التبادل ، حيث كان تجار وصناع المدينة يتعاملون بالنقود ، لذلك اجبر الإقطاعيون إثناء شراء منتوجاتهم إلى دفع المقابل نقدا وهو ما دفعهم إلى التعامل مع أقنان الأرض (الفلاحين) بالنقود وهو ما أدى إلى تحول الالتزامات الإقطاعية إلى التزامات نقدية (بعدما كانت عينية – سلع -) و هو ما ساهم في التخفيف من علاقة التبعية التي كانت تربط الفلاح بالسيد وتحولت علاقة التبعية هذه إلى أن أصبحت في شكل أيجار.

ج – تحالف تجار المدينة مع الملوك من اجل القضاء على الإقطاع وذلك الاتفاق لصالح الطرفين .

٢_ ازدياد عدد السكان :

شهد سكان اوربا عامة وخاصة سكان المدن زيادة كبيرة ابتداءا من منتصف القرن السادس عشر وذلك لعدة أسباب وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على المنتجات الغذائية الشئ الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها ، وهو ما أدى إلى التحول تدريجيا من زراعة الاكتفاء الذاتي إلى الزراعة الرأسمالية، حيث لم يعد المزارع يزرع وينتج لنفسه ولأسرته أو للإقطاعية فقط بل أصبح ينتج لغرض البيع في السوق وتحقيق ربح .

٣_ الاكتشافات الجغرافية والفتوحات الاوربية:

خرجت اوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة ١٤٩٨ ووصولها إلى العالم الجديد سنة ١٤٩٢، حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم - أمريكا وأفريقيا والشرق الأقصى – وكان لهذه

الفتوحات والاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:
أ_ أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق والمبادلات.
ب_ تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس.
ج_ توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج - صناعة وزراعة .

٤_ التطور الفكري والإصلاح الديني:

لم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى ، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة ، فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيها الزراعة نفس الأفضلية ، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

٥_ تطور النظم النقدية :

حيث لم يعد المدخر أو أصحاب الودائع يدفعون للصيارفة فوائد مقابل احتفاظهم بأموالهم بل أصبح الصيارفة يدفعون فوائد مقابل الودائع والمدخرات للمدخرين والمودعين وهو ما ساهم في زيادة الادخار وبالتالي توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .

وتجدر الإشارة هنا أن النظام الرأسمالي في أول عهده كان ذا صبغة تجارية ومن هنا كانت تسمى المرحلة الأولى لهذا النظام بالرأسمالية التجارية، ثم مر بمرحلة الراسمالية الصناعية ثم الى مرحلة الراسمالية المالية والاحتكارية ، وهذه هي المراحل الكبرى للنظام الراسمالي .

المبحث الثاني : الثورة الصناعية وظهور الراسمالية الصناعية

اولا : جوهر الثورة الصناعية

بدأت الثورة الصناعية عام ١٧٧٦ وتصاعدت مع الزمن ، وسارت مع افكار المدرسة الكلاسيكية في انجلترا ، ويتجلى جوهر هذه الثورة في الانتقال من الراسمالية المانفكتورية بتقنيتها اليدوية الى الصناعية الالية ، اذ عندما اخترعت الالة حل العمل الالي محل العمل اليدوي ، هذا وان نمو الصناعة قاد الى زيادة التاكيد على الجانب الصناعي في الحياة الاقتصادية ، واصبحت انكلترا اكثر الدول من حيث التقدم الصناعي واستفادت من التجارة الحرة واصبح المنظمون Entrepreneurs اقوياء وليسوا بحاجة الى الاعانات والامتيازات والحماية الكمركية ، وسادت المنافسة والاسعار المعتدلة والنوعية والجودة المقبولتين ، وهكذا اخذت الممارسات المركنتيلية بالتلاشي ، وظهرت القوة العاملة ذات الاجور المنخفضة وتلاشت السيطرة والرقابة على العمالة والاجور وفقد الحرفيون مركزهم مع تطور نظام المصانع مما دفعهم الى العمل في المصانع ، وادت الاختراعات والاكتشافات الى تغيير الفن الانتاجي باحلال الالات محل الادوات البسيطة والى استخدام قوة البخار في ادارة الالات والمكائن .

ويذكر في المجال ان الثورة الصناعية قامت في غرب اوربا قبل اقسامها الشرقية وهذا يعد احد الاسباب الرئيسة التي جعلت غرب القارة الاوربية يتفوق اقتصاديا على شرقها من الناحية التاريخية .

ثانيا : أسباب قيام الثورة الصناعية في اوربا:

يمكن أن نجمل الأسباب الأساسية لقيام الثورة الصناعية في اوربا فيما يلي:

ا - العامل السكاني: عرف سكان اوربا منذ أواخر القرن الثامن عشر زيادة كبيرة ومستمرة بسبب انخفاض معدلات الوفيات (توفر الرعاية الصحية خاصة في المدن) . وان زيادة عدد السكان تؤدي إلى توفر الأيدي العاملة وخاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والانتقال من عمل إلى آخر فلا شك أن ذلك يساعد على نهضة وتقدم الصناعة .

وعموما يمكن القول أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عرض العمل وبذلك تجد المشروعات الجديدة والقديمة حاجتها من الأيدي العاملة بأجور معقولة . كذلك فان زيادة عدد السكان تمثل زيادة في الطلب على السلع والخدمات وهو ما يعمل على اتساع نطاق السوق وبذلك تنمو الصناعة ولا يعوقها التخلص من فائض الإنتاج.

ب - اتساع تجارة واسواق اوربا الداخلية والخارجية :

عند التطرق إلى الدور الذي لعبته تجارة اوربا الداخلية والخارجية في التطور الصناعي لاوربا ، يجب الوقوف على اهمية الدور الذي تلعبه وسائل النقل والمواصلات وذلك على اعتبار أن تطورها يساهم في ازدهار التجارة الداخلية والخارجية ، وتجدر الإشارة هنا إلى الطفرة النوعية والتقدم الحاصل على مستوى وسائل النقل والمواصلات سواء كانت مائية أو برية، حيث تمكنت الدول الاوربية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل اقتصادية – قطارات وسفن وكان النقل النهري يلعب دور كبير في ربط مختلف أجزاء اوربا ، وكذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة وهو ما ساهم في اتساع الأسواق الداخلية والخارجية.

فقد تطورت تجارة اوربا الداخلية والخارجية حتى شملت العالم القديم والجديد وذلك بعد اكتشاف العالم الجديد والطريق المؤدية إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح ، وهو ما ساهم في نمو الصناعة في القرنين ١٨ و ١٩ ، اذ تمكنت اوربا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة ، فكلما كانت السوق قادرة على امتصاص قدر كبير من المنتجات كلما مال حجم المشروعات إلى الكبر، حيث ساهم اتساع نطاق السوق نتيجة للطلب الكبير على السلع في إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد خاصة اذا علمنا أن انخفاض أثمان السلع الصناعية نتيجة للإنتاج الكبير وانخفاض تكاليف الشحن أدى إلى توسع كبير في الطلب على السلع الصناعية وربما بنسبة تفوق نسبة الانخفاض في الأثمان حيث أن الطلب على تلك السلع كان كبير المرونة . كما أن الزيادة في الدخول التي نجمت عن التوسع في الإنتاج في كافة دول العالم الصناعية أو الزراعية أدت إلى التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية حيث أن الطلب على هذه الأخيرة كان يتمتع بمرونة دخلية كبيرة ، وبذلك يكون اتساع السوق قد ساعد على التصنيع والتوسع الإنتاج.

ج - وفرة رؤوس الأموال وإمكانيات التراكم الرأسمالي: من أهم النتائج التي ترتبت على اتساع تجارة اوربا الداخلية والخارجية أن ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، وبذلك تجمع لدى اوربا مبالغ طائلة وأموال كبيرة لمقابلة ما تحتاج إليه الصناعة من أموال، حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية ،وكذا إنتاج المكائن والآلات من السلع الإنتاجية أو الرأسمالية، بالإضافة إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير ،هذا وقد كانت ندرة رأس المال لدى معظم الدول الاوربية العائق الأساسي أمام قيام الصناعة ، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة في اوربا نمت نموا كبيرا عندما تمكنت الصناعة القائمة من تحقيق أرباح وفيرة تم اعادة استثمارها في إقامة صناعات جديدة، حيث كانت أرباح المنشات تمثل المصدر الرئيسي لمواجهة حاجات الصناعة الناشئة .

ومن الأمور الأخرى التي ساهمت في تمويل الصناعة قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار وكبار المدخرين على حد سواء، كما أن نشأة البنوك وقيامها بوظيفتها التقليدية المتمثلة في الحصول على الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد ساهم مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في اوربا .

د – مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي

هـ - التطور العلمي والاكتشافات العلمية ، حيث اكتشاف آلات إنتاج متطورة وضعت موضع التطبيق في الصناعة ادت إلى ازدهارها .

ثالثا : نتائج الثورة الصناعية

كان للثورة الصناعية العديد من الآثار والانعكاسات المباشرة والغير المباشرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن حصرها فيما يلي :

١ _ زيادة الثروة القومية لدول اوربا وزيادة قوتها الحربية: زادت ثروات بلدان اوربا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدولة غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية ، حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط . بل حققت الدولة زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

ونظرا لما حققته هذه الدول من أرباح وفيرة وخاصة انجلترا وفرنسا فإنها استفادت من توظيف قدرا كبيرا من هذه الأموال في زيادة قوتها العسكرية والحصول على مستعمرات واسعة عادت على اقتصادياتها بمكاسب عديدة.

ب- ارتفاع مستويات المعيشة: بالرغم من أن الثورة الصناعية زادت من أهمية الآلات ونفوذ أرباب العمل وكان العامل في الغالب تحت رحمة أصحاب المصانع ،إلا أنها مهدت لتجمع العمال وتوحدهم ، حيث أصبحوا قادرين على الحصول على أجور وشروط عمل أحسن ما كانوا ليحصلوا عليها لو كانوا متفرقين ، وعلى العموم يمكن القول أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية وذلك عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي اغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتالي زيادة المقدرة الشرائية الحقيقية للنقود.

ج- شدة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال: في الغالب ينشا الخلاف بين العمال وأصحاب الإعمال من كون العمال الدين تجمعوا حول المصنع وبدأوا يناقشون أوضاعهم يطالبون بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل ومن الناحية الأخرى يحاول أصحاب الأعمال الضغط على العمال حتى تزداد أرباحهم وتنمو استثماراتهم ، لذلك رأى العمال ضرورة التكتل في النقابات والاتحادات العمالية التي تدافع عن مصالحهم ،حيث تتعدى مطالبة النقابة أرباب العمل برفع الأجور وتحسين أوضاعهم إلى مطالبة الدولة وإقناعها بسن التشريعات التي تنظم علاقاتهم بأرباب العمل كما تسعى في الغالب النقابات العمالية لدى السلطات من اجل حماية الصناعة أو إعانتها أو رعايتها بأي صورة ، لكي تنشط الصناعة وتصبح قادرة على مقابلة مطالب العمال وهذه الفكرة الحديثة أمنت بها بعض النقابات ومفادها أن تحسن مستواهم المعيشي لا يتأتى إلا اذا تقدمت الصناعة .

د- تركز السكان في المدن : زاد عدد سكان دول اوربا الصناعية بصورة واضحة خلال القرن ١٩ ، كما أن نسبة كبيرة من السكان تركزت في المدن ، اذ ان سكان المدن كانوا يشكلون ثلثي سكان ألمانيا وثلاثة أرباع سكان انجلترا ونصف سكان فرنسا .

هـ - نمو التجارة الخارجية : وتعد سبب ومظهر ونتيجة للثورة الصناعية ، فقد ازدهرت تجارة اوربا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها ، وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد ومنتجات صناعية وتستورد ما يلزمها من مواد أولية تتطلبها صناعتها .

و- زيادة نفوذ طبقة رجال الإعمال وعظم الدور الذي يلعبه رأس المال.

رابعا : الاستعمار الاوربي واثاره الاقتصادية :

لقد عرفت الفترة التاريخية اللاحقة للثورة الصناعية قيام موجة استعمارية كبيرة، ويمكن القول أن الثورة الصناعية دفعت إلى انتشار الاستعمار في القرن ١٩ (يطلق على الموجة الاستعمارية في هذه المرحلة بالامبريالية الجديدة، وذلك بالرغم من أن فكرة التوسع الاستعماري كانت قائمة من قبل ، فقد سادت حتى في العهد المركنتيلي وسميت هذه الموجة الاستعمارية بالامبريالية القديمة)، حيث تمكنت الدول الاوربية الصناعية وخاصة فرنسا وبريطانيا من السيطرة على مناطق عديدة من العالم والتحكم فيها بمرونة كبيرة، ويرجع ذلك للاسباب التالية :

١_ لقد كانت دول اوربا الصناعية في حاجة ماسة إلى أسواق واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية وذلك للتسليم بفكرة حدوث إفراط في الإنتاج وعدم قدرة الاستهلاك المحلي على استيعاب كميات الإنتاج الكبيرة ، الامر الذي مهد لفكرة تتلخص بان المستعمرة مركز تصريف لهذه المنتجات .

٢_ المستعمرات كانت بمثابة مصدر مهم للحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية اللازمة للصناعة .

٣_ كانت المستعمرات تمثل فرصة استثمارية لرؤوس الأموال الاوربية ، فضلا عن كونها مجالا مهما لتصريف جزء من الفائض السكاني الاوربي .

وكان من نتائج فتح أبواب المستعمرات على مصراعيها أن تهدمت أوضاع الصناعة الحرفية القديمة بداخلها وذلك تحت وطأة منافسة المنتجات الصناعية الاروبية ، ولم تقم في هذه الدول صناعات حديثة بدل الصناعات القديمة في مقابل ازدهار وتطور النشاط الأولي سواء في الزراعة أو استخراج الخامات والمواد الأولية، فقد تدفقت رؤوس الأموال من البلدان الاوربية الاستعمارية خاصة فرنسا وبريطانيا لكي تستثمر في إنتاج وتصدير مواد أولية في المستعمرات ، وكانت هذه التدفقات تتم بدافع الربحية ، وحققت بالفعل مكاسب وفيرة لكافة المشروعات الاستثمارية التي عملت بالمجالات المذكورة مما جعل الدول الاستعمارية تحاول تكريس تقسيم دولي للعمل تتخصص على إثره الدول المستعمرة في إنتاج وتصدير مواد أولية، في حين تتخصص الدول الاستعمارية في إنتاج و تصدير مواد صناعية

وقد كشفت الدراسات الاقتصادية عن بعض الحقائق بشان التخصص في إنتاج السلع الأولية الذي قام في المستعمرات اعتبارا من النصف الأخير من القرن التاسع عشر وظل قائما حتى حصلت هذه الدول على استقلالها بل وإلى الآن في غالبية الدول ، واهم الحقائق الاتي :

١_ معظم المكاسب التي تحققت نتيجة للاستثمار في القطاع الأولي داخل المستعمرات كانت تتركز في أيدي أصحاب المشروعات الغربية بينما ذهب الجزء الأصغر منها إلى سكان المستعمرات .

٢_ أن أصحاب المشروعات الغربية قاموا سواء بإعادة استثمار إرباحهم في نفس النشاطات الأولية أو قاموا بتحويل إرباحهم إلى أوطانهم الأصلية.

الفصل الخامس : الوقائع الاقتصادية في المرحلة المعاصرة

المبحث الاول : ازمة النظام الراسمالي وسياسات الانتعاش

اولا : ازمة الكساد الكبير

لم يشهد النظام الراسمالي العالمي ازمة اقتصادية اخطر واشمل من تلك الازمة التي اندلعت في عام ١٩٢٩ ، فلازمات السابقة كانت تشمل اما فرعا او اكثر من فروع الانتاج كما انها لم تخرج في اسوء الاحوال عن اطار الدولة الواحدة ، واظهرت الازمة المذكورة عقم السياسات الاقتصادية التي انتجتها الدول الراسمالية والمتمثلة بترك المبادرة في رسم السياسة الاقتصادية للنشاط الفردي الحر الذي ينادي بعدم تدخل الدولة في هذا النشاط ، وهذا يعني فشل الكثير من النظريات الاقتصادية التي وضعت اسسها المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الانكليزي وعلى الاخص على ايدي ادم سميث وريكاردو .

وانتشرت عدوى الازمة الى العالم الراسمالي وشملت اهم الفروع والقطاعات الانتاجية ، وانعكس اثرها السريع في السوق المالية حيث انخفضت اسعار الاسهم والسندات بسرعة كبيرة ، واصاب الشلل النشاط الاقتصادي ، واغلقت المصانع ابوابها وانتشر شبح البطالة المخيف، وارتفع عدد العمال العاطلين عن اعمل في النصف الثاني من عام ١٩٣٣ الى ثلاثين مليون

شخص باستثناء الذين يمارسون اعمالا متقطعة ، ففي الولايات المتحدة الامريكية فقط بلغ عدد العاطلين عن العمل عام١٠٣٣ نحو (١٣)مليون عاطل .

اما بالنسبة لدول القارة الاوربية (باستثناء الاتحاد السوفيتي) فانها لم تنج من اثار هذه الازمة حيث اجتاحها الركود الاقتصادي والبطالة وعلى الاخص بالنسبة لانكلترا والمانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا ، ففي انكلترا مثلا انخفض الانتاج الصناعي عام ١٩٣٣ الى نحو (١٨)% بالمقارنة مع عام ١٩٢٩ وفي المانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل (٦) مليون عامل ، وفي ايطاليا نحو مليون عاطل .

ومما تجدر الاشارة اليه ان كل الازمات السابقة لم تدم لفترة زمنية طويلة وكانت تعقبها فترة انتعاش اقتصادي ،الا ان السمة التي ميزت عام ١٩٢٩ هو طول الفترة التي استغرقتها حيث نجد الركود الاقتصادي يمتد الى عام ١٩٣٣ .

وازاء خطورة الازمة اخذت الحكومات الراسمالية تتدخل بشكل كبير من اجل انقاذ المؤسسات الانتاجية الراسمالية من خطر الانهيار بفرض ضرائب لحماية اسعار السلع من الهبوط ، كما وضعت قيود على كميات السلع المستوردة بحيث لا تؤثر كثيرا في خلل الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات ، وتجلت سياسة التدخل بالاسراع بانتشال تلك المؤسسات الانتاجية التي كانت معرضة للافلاس المباشر وذلك اما بتأميمه او بالمساعدة على ادارتها او حتى بخزن الفائض من منتوجاتها ، حتى ان الحكومات الراسمالية اضطرا الى اتلاف كميات كبيرة من المواد الغذائية في الوقت الذي كانت فيه ملايين العمال وافراد عوائلها يعانون من خطر المجاعة .

ولمعرفة طبيعة الازمة وكيفية حدوثها، نلاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوربية قد تعرضت ما عدا الاتحاد السوفيتي إلى كساد اقتصادي كبير استمر من عام ١٩٢٩ إلى غاية ١٩٣٣ و تشير الحقائق أن الولايات المتحدة الأمريكية هي مركز انطلاق الأزمة لتنتقل فيما بعد إلى بقية دول العالم .

فبعد أن عرفت أسعار الأوراق المالية في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا كبيرا ومضطردا بدأت أسعارها تاخد اتجاها عكسيا (اتجاها نزوليا) وبذلك تحول اتجاه أسعار الأوراق المالية إلى الانخفاض المستمر اعتبارا من شهر سبتمبر سنة ١٩٢٩، وقد رحبت السلطات النقدية في البداية بانهيار أسعار الأوراق المالية اعتقادا منها بان هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى عودة أسعار الأوراق المالية إلى مستوياتها الطبيعية، ولكن الانهيار تواصل ليدخل بعدها الاقتصاد الأمريكي في مرحلة من الكساد الاقتصادي لم يشهد لها الاقتصاد الرأسمالي مثيلا في الأزمنة الحديثة ، حيث اخذت مستويات الإنتاج والعمالة في الهبوط المستمر حتى بلغت أدنى مستوياتها في عام ١٩٣٢.

اختلفت أراء الاقتصاديين حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور الانتاج والعمالة في الولايات المتحدة ، ذلك التدهور الذي كشف عنه انهيار سوق الأوراق المالية وساعد على حدته ، ولكن ما من شك أن هناك عوامل حقيقية يتفق عليها معظم الاقتصاديين وهو انه في الفترة السابقة للكساد الكبير حقق النشاط الاقتصادي مستويات قياسية ووصل الإنتاج والاستثمار إلى

درجة التشبع بمعنى أن ضاقت منافذ الاستثمار وبلغت الطاقة الإنتاجية في الصناعة حدا اكبر مما يستوعبه السوق ، فصناعة السيارات مثلا كانت طاقتها الإنتاجية في عام ١٩٢٩ اكبر بكثير من مقدرة السوق على استيعاب منتجاتها وبالمثل في صناعات أخرى كصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية وصناعة المباني ، وبمعنى اخر كان هناك فائض في الإنتاج الصناعي أي أن العرض اكبر من الطلب وهذا ما يعني انخفاضا كبيرا في الاسعار و انخفاضا في الأرباح.

لقد تسرب الكساد من الولايات المتحدة إلى دول اوربا ودول العالم الأخرى واثر في اقتصادياتها تأثيرا بليغا، وهذا يرجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحتلها الاقتصاد الأمريكي في الاقتصاد العالمي نظرا لضخامة إنتاجه بالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تحتله تجارته الخارجية في التجارة العالمية، فتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي أدى بالضرورة إلى هبوط حجم المشتريات الأمريكية من منتوجات الدول الأجنبية بالإضافة إلى تقلص حجم القروض والإعانات التي كانت الدول الأجنبية وخاصة الاوربية تحصل عليها من الاقتصاد الأمريكي، وقد ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحب جزء كبير من رؤوس أموالها الموجودة باوربا فخلق هذا حالة من الذعر المالي كان له اثر بالغ الأهمية خاصة في ألمانيا والنمسا أما الدول الأخرى خارج القارة الاوربية فقد تأثرت كثيرا وخاصة أن معظمها دولا تنتج وتصدر مواد وذلك لانخفاض أسعارها نتيجة انخفاض الطلب عليها، ونعطي فيما يلي صورة عن مدى التدهور الحاصل في النشاط الاقتصادي اثر الكساد الكبير:

١_ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الإنتاج الصناعي في سنة ١٩٣٢ ليقارب نصف مستواه في عام ١٩٢٩ و بلغ عدد المتعطلين فيها أكثر من ثلث القوة العاملة .

٢_ في ألمانيا و هي دولة صناعية رئيسية انخفض إنتاجها الصناعي في عام ١٩٣٢ إلى ما يعادل ٤٠ بالمائة من مستواه عام ١٩٢٩ وبلغ عدد المتعطلين فيها حوالي ٣٠ بالمائة من القوة العاملة .

٣_ في انجلترا كان وقع الكساد على اقتصادها اخف نسبيا مقارنة مع كل من الولايات المتحدة وألمانيا وذلك على اعتبار أن هذه الأخيرة كان اقتصادها يعاني من ركود نسبي حتى قبل الأزمة

٤_ في فرنسا كان وقع الكساد كبيرا على اقتصادها . حيث انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار ٣٠ بالمائة سنة ١٩٣٢ مقارنة بمستواه سنة ١٩٢٩ و كان انتشار البطالة فيها بطيئا نوعا ما ومع ذلك كان في عام ١٩٣٢حوالي ٢٠ بالمائة من عمالها متعطلين .

٥_ و كان وقع الكساد على الدول التي تنتج وتصدر مواد أولية وزراعية حاد جدا وهذا لانخفاض أسعارها ففي مصر مثلا حدث انخفاض كبير في حجم صادراتها نتيجة لانخفاض أسعار القطن بصفته سلعة التصدير الرئيسية لديها في ذلك الوقت.

ثانيا : سياسة الانتعاش (اجراءات كينز)

لقد جاء كينز بافكار جديدة عرفت بالثورة الكينزية ، حيث نادى بنظرية الرأسمالية الموجهة التي تهدف الى محاولة بعث القدرة على الحياة في النظام الاقتصادي الراسمالي عن طريق توجيه الاقتصاد من قبل الدولة ، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتعطي لافكار كينز

مساحتها المنتظرة من النجاح ولتوجه ضربة قوية للرفض الكلاسيكي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

ولقد وجدت الدول الصناعية سواء الولايات المتحدة أو اوربا أن مصلحتها القومية تقتضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فنتيجة للكساد الكبير زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (تقييد الحرية الفردية). و لم يقتصر التدخل الحكومي بدرجاته المختلفة على الحقل الصناعي بل تعداه إلى حقول التجارة والمال وعلاقات العمال برجال الأعمال .

هذا وأن انتشار مبادئ التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية جاءت كنتيجة لفقدان الثقة تماما في كفاءة النظام الحر على تحقيق اكبر قدر من الإنتاج والعمالة. لذا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمارسها من قبل . فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية وتحقيق العدالة وصد العدوان الخارجي بل أصبحت تتعداها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية.

وكان لهذا التدخل الانعكاس الايجابي على الاوضاع الاقتصادية ، اذ اصبحت الأوضاع الاقتصادية في اوربا وأمريكا والدول الأخرى في تحسن مستمر بعد عام ١٩٣٣ ، حيث وصلت مستويات الإنتاج والعمالة إلى أدنى حد ممكن سنة ١٩٣٣ وانعكس هذا التحسن في الارتفاع التدريجي في حجم التجارة والإنتاج وانخفاض في عدد العاطلين عن العمل، وهذا الانتعاش الاقتصادي يمكن إرجاعه إلى مجموعة من العوامل منها :

المجموعة الأولى: تتلخص في المجهودات الحكومية التي بذلت عن طرق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أ- فالولايات المتحدة باختصار انتهجت حكومتها لتفادي الأزمة ما أطلق على تسميته (العجز اليوم يخلق الفائض غدا) أنفقت حكومتها في تلك الفترة سياسة العهد الجديد مبالغ ضخمة في إقامة مشاريع عامة تستوعب العمال المتعطلين نتيجة الكساد و بالتالي ضخ دخول جديدة تساهم في خلق طلب جديد، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، كما قامت بإدخال بعض برامج المساعدات الاجتماعية، كما دعمت المزارعين من اجل المحافظة على دخولهم بالإضافة إلى إجراءات أخرى .

ب- أما انجلترا فقد قامت بعقد معاهدات تجارية بغرض توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الانجليزية، تعمل على إثرها المنتجات البريطانية معاملة تفضيلية في هده الأسواق بالإضافة إلى تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، كما قامت الحكومة بتشجيع الاستثمار عن طريق تطبيق سياسات مالية ونقدية .

ج- أما في ألمانيا فقد حدث تحسن و دلك راجع أساسا إلى توجيه النشاط الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة الألمانية و للتوسع في الإنتاج الحربي الذي استوعب الكثير من العمال العاطلين عن العمل.

المجموعة الثانية: من العوامل التي دفعت إلى التحسن هي ما يمكن أن نطلق عليها عوامل التحسن التلقائي، أي أن الكساد الذي يصيب الدول الرأسمالية والتي تتبع أنظمة اقتصادية حرة لابد وأن يتبعه تحسن تلقائي في أوجه النشاط الاقتصادي، فمن مظاهر النظام الرأسمالي تعاقب

فترات الكساد والانتعاش، فعندما يحدث كساد تنخفض الأرباح وترتفع معدلات البطالة وتنخفض الأسعار وتفلس اغلب المؤسسات وتتزعزع ثقة رجال الأعمال بالمستقبل ويخشون المخاطرة الاقتصادية ولا يقدمون على انشاء مشاريع جديدة، وهكذا تستمر حلقة الانكماش حتى تصل إلى مستويات دنيا، ولكن بعد أن يبلغ الحال أشده يبدأ رجال الأعمال في الاقتناع بان الأسعار سوف لن تهبط إلى أدنى ما وصلت إليه وأن الوقت قد حان لان تبدأ فترة النهوض الاقتصادي، وهنا تبدأ نظرة رجال الأعمال إلى المستقبل بالتحسن (التفاؤل) و يبدءون بالتالي في معاودة نشاطهم المعتاد وأن كانوا يعودون بحذر وبطئ ، غير أن الاتجاه العام النشاط الاقتصادي يكون صعوديا خاصة اذا كانت سياسة الحكومة رشيدة تحفزهم وتبعث عوامل الثقة فيهم .

ثالثا : سياسة روزفلت (سياسة العهد الجديد)

على اثر ازمة الثلاثينيات التي عصفت بالاقتصاد الامريكي اعلن الرئيس الامريكي روزفلت عام ١٩٣٤ عن انتهاج سياسة جديدة اطلق عليها اسم سياسة العهد الجديد التي تقوم على اساس وضع برنامج واسع من اجل بعث الحياة في النشاط الاقتصادي بتدخل الدولة المباشر وعلى هذا الاساس تم تشريع اثر من (٧٠) قانونا ليشمل مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية وعلى الاخص القطاعين الصناعي والزراعي ، واذا ما حاولنا تقويم السياسة في المجال الصناعي مثلا ، لتسنى لنا القول بانها خلقت جوا من شأنه تقوية الاحتكارات الكبرى التي فرضت شروطها في تحديد الاسعار وللسيطرة على النشاط الانتاجي بلا منازع .

ولم تجد هذه السياسات المخرج الحقيقي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة على الرغم من تدخلها المباشر في تنظيم النشاط الاقتصادي فشبح البطالة بقي مخيما على الملايين من العمال ، عندئذ بادرت السلطات المسؤولة لاجراء بعض التنازلات الجزئية لصالح الطبقة العاملة املا في امتصاص نقمتها على السياسة الاقتصادية الجديدة ، فاصدرت في منتصف عام ١٩٣٥ قانونا ينظم علاقات العمل على اسس جديدة حيث يمنح العمال حق الاضراب وتوقيع عقود جماعية مع اصحاب الاعمال .

وعلى اية حال حققت سياسة روزفلت نجاحا محددا على الاقل من وجهة نظر الشركات الاحتكارية الكبرى اضافة الى تخفيض عدد العاطلين عن العمل الى النصف .

المبحث الثاني : الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية واهم السياسات الاقتصادية

اولا : سياسة راسمالية الدولة (المرحلة الانتقالية)

مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هي المرحلة التي تجري فيها تصفية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية والقضاءعلى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتحويل الاقتصاد والدولة والثقافة لتتفق مع المبادئ الاشتراكية. وفي هذه المرحلة لا تكون الاشتراكية قد انتهى بناؤها، بل تكون قيد البناء، ولا تكون الرأسمالية قد صُفِّيت نهائياً، بل تكون قيد التصفية، والتُحول من الاستثمارات الفلاحية الصغيرة الى الكبيرة في هذه المرحلة وفقاً للمبادئ الاشتراكية وبناء القاعدة المادية والتقنية للاشتراكية، والمرحلة الانتقالية ضرورية لكل بلد يسير

في طريق التحويل الاشتراكي وبناء الاشتراكية، سواء أكان البلد متطوراً صناعياً أم متأخراً، كبيراً أم صغيراً، وتبدأ المرحلة الانتقالية مع انتصار الثورة الاشتراكية، وتنتهي حين إنجاز بناء الاشتراكية.

ولقد بدات عملية بناء الاقتصاد الاشتراكي مع قيام مرحلة الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية، بيد ان المباشرة ببناء الاقتصاد الجديد قد واجه الكثير من المعوقات، وفي مقدمتها ذلك التخلف الذي كان يكتنف الحياة الاقتصادية والاجتماعية لروسيا، اضافة الى تازم الوضع السياسي الداخلي والخارجي ، فالطبقة الراسمالية الى جانب الاقطاع رفضت الاعتراف بالسلطة الاشتراكية الناشئة، واستخدمت كل امكانياتها المادية والمعنوية من اجل استعادة السلطة من جديد في ظروف تدخل عسكري خارجي من جانب العديد من الدول الاوربية وفي مقدمتها تلك الدول التي كانت حليفة لروسيا ولنظام الحكم القيصري في الحرب العالمية الاولى، مما ادى الى قيام وضع اقتصادي بالغ الخطورة تجلى في قلة المواد الغذائية الضرورية، وعدم انتظام التجارة الداخلية وانخفاض قيمة النقود وهبوط الانتاج الصناعي .

فتم اتخاذ عدد من الاجراءات لانقاذ البلاد من الدمار، منها اقراح ايقاف الحرب ، وبعض الاجراءات التي تقضي بانتزاع الارض من الطبقة البرجوازية ووضعها تحت تصرف الفلاحين المعدمين والفقراء، مع الغاء الملكية الفردية على الارض، واصبحت الارض وما في باطنها من خيرات ملكا للشعب، فتمكنت الثورة بهذا الاجراء من كسب تاييد الشعب ومساندتهم لها .

وقد جرى بعدها المباشرة بعمليات التاميم، ومنها المصارف التي تعد بمثابة الشريات بالنسبة للهيكل الاقتصادي ثم تجميعها تحت ادارة مصرف الدولة المركزي الذي امتلك حق اصدار النقود الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي الذهبي للدولة .

وقد جرت التاميمات بصورة تدريجية ثبعد عام ١٩١٨ شملت مصانع التعدين وانتاج الالات والمكائن والاسطول التجاري واحواض بناء السفن والمواصلات مع تاميم التجارة الخارجية .

ان تحديد مفهوم راسمالية الدولة، يتطلب الاشارة الى ان هذه الراسمالية تختلف عن راسمالية الدولة في ظل النظام الراسمالي، اذ انها استخدمت لتحقيق اهداف تطوير الاقتصاد الوطني من قبل الدولة الاشتراكية ولتقطع الطريق على التطور الرسمالي اللاحق، فهي اذن قطاع تابع للقطاع الاشتراكي، وعلى هذا فان راسمالية الدولة نمط متقدم بالمقارنة مع القطاع الراسمالي الخاص في ظروف الانتقال الى الاشتراكية، وهي اداة تلجا اليها الدولة الاشتراكية من اجل اعادة تنظيم تلك الفروع الاقتصادية التي لم يحن وقت تاميمها لاسباب عديدة لصالح البناء الاشتراكي ، بمعنى انها اسلوب لتحويل القطاع الراسمالي الى قطاع عام اشتراكي .

ولعل من اهم مبررات قيام راسمالية الدولة هو عدم قدرة الدولة على تطوير القوى المنتجة وزيادة الانتاج بالسرعة المطلوبة استنادا الى امكانياتها الذاتية، ولهذا فانها استعانت بالراسمال الاجنبي لفترة مؤقتة الى ان ينهض القطاع الاشتراكي ويصبح قادرا لوحده عل قيادة التحولات الاشتراكية .

ثانيا : سياسة التخطيط الاقتصادي

انتهج الاتحاد السوفيتي اسلوب وضع خطة خمسية ، وقد برر المخططون هذا الاسلوب باعتبار ان خمس سنوات كافية من اجل تشييد اكبر المشروعات الصناعية او مد اطول خطوط السكك الحديدية او بناء اكبر محطة كهربائية في ظروف بلد مترامي الاطراف .

فتم وضع اول خطة خمسية في الاتحاد السوفيتي للسنوات (١٩٢٩_١٩٣٣) ، وقد حدد الهدف الاساس منها تصفية القطاع الخاص وجعل البنية الهيكلية للاقتصاد السوفيتي وتطورها اللاحق خاضعا لقيادة القطاع الاشتراكي ، وذلك بالتركيز على الطرق الحديثة للتصنيع الثقيل والعمل على تشجيع الفلاحين للانخراط في التعاونيات الزراعية ، وتم في هذه المرحلة دمج الملايين من الاستثمارات الزراعية لبفردية بعضها مع بعض ووضعها على طريق التعاون الاشتراكي ، والذي عن طريقه تم تصفية طبقة المزارعين الاغنياء الذين يستغلون عمل الاخرين وذلك بواسطة تاميم وسائل انتاجهم ووضعها تحت تصرف الحركة التعاونية التي كبرت فيما بعد وانضم اليها اغلب الفلاحين .

ثالثا : سياسة التحول نحو اقتصاد السوق(برنامج اعادة البناء البيروستريكا)

هي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقه رئيس الاتحاد السوفييتى، ميخائيل غورباتشوف وتشير إلى إعادة بناء اقتصاد الاتحاد السوفيتى. صاحبت البيريسترويكا سياسة غلاسنوست والتي تعني الشفافية. أدت السياستان معًا إلي انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه سنة ١٩٩١.

البيروسترويكا تعبير خرج به "غورباتشوف" على العالم بشكل عام، وعلى الشعب السوفيتي بوجه خاص - وعَدّه كما أسماه في كتابه الذي أصدره يحمل هذا الاسم - أنه تفكير جديد لبلاده وللعالم، ورأى "غورباتشوف" أن البيروسترويكا ضرورة ملحة لتطوير المجتمع، الذي كان يمثل واحدة من أقوى الدول في العالم، ثم في مرحلة معينة، وبالتحديد في النصف الأخير من السبعينيات، بدأت البلاد تفقد قوة اندفاعها، وتكرر الإخفاق الاقتصادي بصورة أوسع، وبدأت الصعوبات تتراكم والمشاكل تتضاعف، وبدأ في الظهور ما يُسمى بالركود وتباطؤ في النمو الاقتصادي وتدهور في معدلات نمو الدخل القومي. وبدأت بحلول الثمانينيات تحدث فجوة في غير صالح الاتحاد السوفيتي في كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات، والتطور العلمي والتكنولوجي، وبينما صواريخه كانت تطير إلى كوكب الزهرة بدقة عالية، كان هناك نمو هابط أثر سلباً بشكل خطير على المجال الاجتماعي.

وخلال الفترة الأولى من وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة (١٩٨٥ - ١٩٨٧)، تحدث عن تعديل التخطيط المركزي، ولكنه لم يقم بأي تغيرات جذرية حقيقة ، بعدها قدم غورباتشوف وفريقه من المستشارين الاقتصاديين إصلاحات أكثر جذرية، عرفت باسم البيريسترويكا أي إعادة الهيكلة .

التعديل الأكثر تأثيرًا الذي أدخله غورباتشوف على قطاع الاقتصاد الخارجي سمح للأجانب بالاستثمار في الاتحاد السوفييتي على شكل مشاريع مشتركة مع الوزارات السوفييتية ومع ملتزمي الدولة والتعاونيات، وقد حددت نسبة مشاركة الأجانب بما لا يزيد عن ٤٩ بالمئة واشترط أن يشغل مواطنون سوفييت مواقع الرئاسة والإدارة العامة لهذه المشاريع. ولكن تذمر

شركاء غربيين محتملين من هذه الشروط دفع الحكومة لمراجعة الشروط والسماح بملكية أغلبية المشروع والسيطرة لجهات أجنبية.

لم تفعل التغييرات الاقتصادية التي أدخلها غورباتشوف الكثير لإعادة تنشيط اقتصاد الدولة المتلبد في نهاية الثمانيات. قللت الإصلاحات من المركزية إلى حد ما، لكن بقي التحكم بالأسعار قائمًا، وكذلك عدم إمكانية تحويل الروبل، وبقيت معظم سيطرة الحكومة على وسائل الإنتاج.

بحلول عام ١٩٩٠ كانت الحكومة قد خسرت السيطرة على الظروف الاقتصادية، فازدادت نفقات الدولة بحدة بسبب ازدياد عدد المقاولات الخاسرة التي احتاجت لمعونة الدولة واستمر دعم البضائع للمستهلكين. وانخفضت عائدات الضرائب بسبب امتناع سلطات الجمهوريات والسلطات المحلية عن تقديمها للحكومة المركزية وبالتالي بدل أن تؤدي سياسات اللامركزية التي قدمها غورباتشوف إلى سلاسة النظام الاقتصادي، خلقت هذه السياسات معوقات إنتاجية جديدة .

ولهذا فان هناك من يرى بان سياسة الاصلاح التي اتبعها جورباتشوف والتي احدثت نقلة نوعية من الاقتصاد المنغلق الى اقتصاد السوق المفتوح دفعة واحدة، قد ساهم ذلك بشكل كبير في التعجيل بالانهيار .

رابعا : انهيار الاشتراكية

اجتمعت عدة عوامل لتفكيك المعسكر الشيوعي، و لعلّ من أبرزها كانت العوامل الذاتية الداخلية :

١_ طبيعة الأنظمة الشيوعية الدكتاتورية القائمة على سيطرة طبقة العمال و الفلاحين نظريا، و الأعضاء القياديين في الحزب الشّيوعي عمليا، و التي منعت التّعددية الحزبيّة و الحق في الاختلاف بنهجها سياسة الحزب الواحد، و قمع المبادرات الفرديّة، و الحريّات الأساسيّة كالتّجمع و التّعبير و المعتقد

٢_ السياسة القمعية التي انتهجها الجيش الأحمر السّوفياتي و حلف و ارسو للحيلولة دون تحقيق آمال شعوب المعسكر في الانفصال، و إقامة حكومات ديمقراطية منتخبة، و التي مورست في برلين بألمانيا الشّرقية ١٩٥٣ ،بودابست في المجر ١٩٥٦ ،و براغ التشيكوسلوفاكية ١٩٦٨ ..

٣_ دورالمعسكر الغربي، في إطار الحرب الباردة، بتشجيع العناصر المناوئة للشّيوعية، والعمل على زعزعة أمن واستقرار دول الكتلة الشّرقية باستخدام أنظمة وأجهزة التجسّس، والدّعاية المغرضة، والحصار الاقتصادي .

٤_ ظهور الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف منذ عام ١٩٨٥بسياسته البيروسترويكا، و إعادة ترتيب البيت الجديد، التي أدّت إلى انهيار المعسكر الشّيوعي، و الذي دعا في المؤتمر السّابع والعشرين للحزب الشّيوعي السّوفياتي عام ١٩٩٠ إلى ضرورة تبنّي الدّيمقراطية والتعددية الحزبية .

٥_ عجز الأنظمة الشّيوعيّة في المعسكر الشّرقي على تحقيق الاكتفاء الذّاتي الغذائي نتيجة إرهاق ميزانيتها بالتكاليف الباهظة من أجل التسلّح والتسابق الفضائي .

المبحث الثالث : بداية تشكل النظام العالمي الجديد

اولا : مشروع مارشال وتطور المؤسسات الدولية

اجتمع نحو ٤٤ دولة في مدينة بريتون وودز في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٤٤ لانشاء المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد البنك الدولي للاعمار) وكان الهدف يتلخص في تشجيع التعاون النقدي الدولي والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية .... الخ ، وقد حضر البعض من الدول العربية هذا المؤتمر ولكنها لم تكن في موقع يسمح لها ان تعبر عن وجهة نظرها ومن ثم تخليصها من شروط التبعية التي وقعت فيها ، فلم يسمع صوتها كونها مجرد مستعمرات واشباه مستعمرات وبلاد تابعة ، وكانت نحو ثلث الاصوات في هذه المؤسسات تسيطر عليها البلاد الراسمالية الصناعية ، التي كان هدفها الاساس يتمحور في خدمة مصالحها الخاصة واحكام طوق التبعية على البلاد المتخلفة .

ومنذ تأسيس مؤتمر بريتون وودز بدأ مشروع مارشال يأخذ طريقه في التنفيذ ، اذ في الوقت الذي كانت فيه اوربا الغربية تعاني من نتائج الحرب العالمية الثانية ، فان الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة الامريكية اخذت تنمو بسرعة بحيث اصبحت الاسواق المحلية عاجزة عن امتصاص كل هذه المنتوجات ، ولهذا فان ايجاد اسواق خارجية كانت مسألة مصيرية بالنسبة لها ،الا ان المشكلة التي برزت امام تحقيق هذا الهدف هو قلة العملة الصعبة (الدولار) في الخارج ،وعلى هذا انصب الفكير على ضرورة تقديم مساعدات تستخدم لامتصاص السلع والخدمات من الولايات المتحدة .

فالقى الجنرال جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية انذاك خطابه الذي افصح فيه عن فكرة لوضع برنامج واسع لمساعدة اوربا الغربية في اعادة بناء اقتصادها المنهار ، فسمي برنامجه بمشروع مارشال ، وطالبها كذلك بتوحيد وتنسيق جهودها للافادة من هذه المساعدات بشكل رشيد وللوقوف بوجه المعسكر الاشتراكي في اوربا ، وهكذا دخل مشروع مارشال حيز التنفيذ في عام ١٩٤٨ .

ولقد ترتب على تنفيذ مشروع مارشال تقوية للمراكز الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الامريكية في اوربا الغربية ، هذا بالاضافة الى تحقيق الارباح الطائلة لصالح الاحتكارات الكبرى .

ثانيا : تعاظم ظاهرة التدويل

من مزايا تقسيم العمل الاجتماعي ان أصبح عمل الناس أوفر إنتاجية، لكنهم صاروا أشد ارتباطا بعضهم ببعض. وهكذا كان تقسيم العمل الاجتماعي هو الشرط الأول لظهور الإنتاج السلعي، أي الإنتاج المتجه نحو التبادل. وبتطوير الجانب الفني من تقسيم العمل الاجتماعي، خصوصا في ظل الصناعة الآلية، أصبحت الأسواق المحلية أضيق من أن تفي باحتياجات تنمية الإنتاج، فكان لابد من إدخال السوق الخارجية في الحساب. وبذلك تتشكل الآن رأسمالية متخطية للقوميات صارت تتصدى للإنتاج ولإعادة الإنتاج على مستوى دولي. ومعنى التدويل أن دورة الإنتاج وإعادة الإنتاج صارت تجري على صعيد دولي وليس على الصعيد القومي، وأنها صارت تنتقل باطراد من الصعيد القومي إلى الصعيد الدولي.

لقد عرفت هذه الظاهرة تطورا و عمقا ملحوظين خلال السبعينات من القرن الماضي حيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بالتوغل في جميع أوجه نشاط المنظومة و هو نشاط يمتد إلى كل الأصعدة الإنتاجية و الخدماتية و التمويلية و التسويقية و التقنية. كما قامت هذه الشركات الكبرى بتوزيع نشاطها الإنتاجي و التسويقي جغرافيا عبر مختلف مناطق المنظومة الرأسمالية مستفيدة في ذلك بمزايا الأجور المحلية وتوافر موارد الطاقة و القرب من مواقع التسويق. و قد تنامى نشاطها في مجال التمويل و امتزج فيها رأس المال المالي الدولي.

ونتيجة تعاظم نشاط هذا الشركات تعمقت درجة تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ بين البلدان الصناعية و البلدان النامية، وزادت ظاهرة التدويل هذه من درجة التشابك و الترابط بين مختلف أجزاء المنظومة. مما أدى إلى انتشار تأثير الأزمات عندما تقع في بلد ما على كل باقي بلدان المنظومة بواسطة التبادل التجاري و المالي ...إلخ.

ثالثا : تعميق علاقة التبادل اللامتكافئ

تعد هذه العلاقة من العوامل المهمة التي عجلت بانفجار أزمة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. لقد انطوت علاقات الاستغلال و التبادل اللامتكافئ هذه باتساع الفروق بين الدول الصناعية والدول النامية و ذلك بالنزيف المستمر للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في البلدان النامية. و من تم لم تفلح جهود هذه البلدان في تحقيق تطلعاتها في التنمية و رفع مستوى المعيشة، بحيث بقيت تمثل الحلقة الضعيفة في المنظومة رغم وجودها و مشاركتها في المؤثرات والمحافل الدولية. و ظلت شروط تبادلها تنحط بسبب تدهور أسعار صادراتها وارتفاع أسعار و إراداتها.و من يزداد العجز في موازين مدفوعاتها. و نتيجة لذلك تضاءل النصيب النسبي لصادرات هذه البلدان من مجمل الصادرات العالمية .

ولهذه التجارة العالمية تاريخياً سمة واضحة، هي عدم التكافؤ، أي عدم العدالة في العلاقات التجارية بين دول العالم، لصالح الدول الأقوى اقتصادياً أو دول المركز الرأسمالي، وعلى حساب الدول الأضعف اقتصادياً، أو دول المحيط أو الأطراف، وفق تسميات الاقتصاديين الذين درسوا هذه الظاهرة.

فدول المركز تنتج بتكاليف أقل، وتبيع بسعر أعلى في السوق العالمية، لتربح أرباحاً مضاعفة، مما تخسره دول الأطراف، التي بالمقابل تنتج بتكاليف أعلى وتبيع منتجاتها بسعر أقل في سوق العالم الرأسمالي.

إن قانون التبادل اللامتكافؤ الذي يحكم علاقات التجارة الدولية في ظل السوق الرأسمالية العالمية، أبقى ويبقي الدول النامية في دائرة مغلقة من العجز والتبعية، فهي عندما تنتج لتبيع في السوق العالمية، فإنها في كثير من الحالات لا تحصل على سعر يعوض القيمة الحقيقية لما أنتجته، وبالتالي لا تتمكن من إعادة إنتاجها وتوسيعها لاحقاً، وتجعلها محكومة بالتراجع الاقتصادي، بينما هذه القيمة التي خسرتها تربحها دول المركز المتعاملة معها، التي تحصل من الأسعار المرتفعة لمنتجاتها رخيصة التكلفة، على قيمة إضافية على شكل أرباح، تراكمها رأسمالياً أي تستخدمها في تطوير وسائل الإنتاج واحتكارها.

ولا تمتلك الدول النامية في هذه الحالة لكي تعوض خساراتها إلا أن تخفض أجور العاملين، وهي النقطة التي أدت لاحقاً إلى استفادة أكبر لدول المركز، التي أصبحت تنقل معاملها إلى دول المحيط لتستفيد من فرق الأجور، وتصدر الناتج محصلة الأرباح لمصلحتها.

رابعا : العولمة الاقتصادية

١ـ مفهوم العولمة : تعرف العولمة في أبسط مفهوم لها بأنها الإنفتاح على العالم ،و تعتبر العولمة حركة متدفقة من عدة نواحي ثقافياً و سياساً و اقتصادياً و يحتوي مفهوم العولمة على مجموعة من المبادئ ،و الإتجاهات التي يقع على عاتق الدول التكييف معها ،و الوعي الكامل بكافة الآثار الناتجة عنها سواء إن كانت آثار إيجابية أو سلبية و تطلعت العولمة إلى اذابة الحدود ،و الحواجز بين الدول و الحضارات و حدوث تبادل بين الدول في شتى المجالات و حدوث اندماجات بين الشركات الصغيرة ،و المنظمات الكبيرة .و يرى عامر الخطيب أن العولمة عملية يتغير خلالها مجموعة من المجالات، والأنماط الإقتصادية، والسياسية ،و الإجتماعية و تنعكس هذه التغيرات و الآثار بشكل جوهري على القيم و العادات و السلوكيات.

لا بد من الإشارة هنا، إلى أن اتجاه العولمة، الذي أصبح سائدا بل مسيطرا على العالم حاليا، لم يكن وليد الصدفة، بل يرجع الى عدة اسباب من اهمها انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وما له من دلالة اقتصادية في وجود قطبية اقتصادية واحدة و خاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكي سابقا إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية. و الاتجاه إلى غلبة إيديولوجية اقتصادية (وسياسية) جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، بانتصار المعسكر الرأسمالي وبالتالي انتصار اقتصاد السوق و آليات السوق و الليبرالية السياسية. ثالثا: الاتجاه إلى عولمة الاقتصاد على نطاق كل أطراف الاقتصاد الدولي، حيث يتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف بفعل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، و تتمثل العولمة في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عولمة الاقتصاد، بما في ذلك الدفع نحو توحيد و تنافس أسواق السلع و الخدمات و أسواق رأس المال و أسواق التكنولوجيا و الخدمات الحديثة. و بالتالي تحول العالم إلى كيان موحد إلى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والمعاملات.

٢ـ مؤسسات العولمة الاقتصادية

برزت الحاجة لتعاون اقتصادي دولي باقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية فانعقد مؤتمر بروتن وودز لولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤، و اتفقت الدول المجتمعة على إنشاء صندوق نقد دولي و بنك عالمي، و في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية بدأ مفاوضات تجارية دولية لإقامة نظام تجاري دولي، فانتهت بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

أـ البنك الدولي للإنشاء و التعمير: و يعرف على أنه مؤسسة مالية نشأت بموجب اتفاقية بروتن وودز بدأت تمارس نشاطها في عام ١٩٤٦، حيث أنه الجهة المسؤولة عن إدارة و توجيه الاستثمارات الدولية من خلال تحرير الحركات الدولية لرؤوس الأموال كوسيلة لعلاج الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات للدول الأعضاء، كما اعتبر البنك بمثابة المؤسسة التي تطلع أساسا بنواحي التنمية الدولية، خاصة بعد أن خلقت الحرب مجموعة من الدول قد أصبحت بدمار شديد و مجموعة أخرى من أمريكا اللاتينية و آسيا و إفريقيا تعيش في ظروف التخلف الاقتصادي هذا كله في الوقت الذي غابت فيه مراكز التمويل العالمي.

ب: صندوق النقد الدولي: وقد أوكلت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف كان الاعتقاد سائد بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقد الدولي و يمكن اختصارها في النقاط التالية:

١- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاق من عمليات ضبط و مراقبة أسعار الصرف.

٢- تقديم المساعدة الائتمانية و توفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من اجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

٣- رفع القيود و إزالة الحواجز و التخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.

٤- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية و الاقتصادية العاملة بصندوق النقد الدولي و تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

ج: المنظمة العالمية للتجارة: وإن فكرة قيام المنظمة العالمية للتجارة الدولية كانت قد طرحت ضمن مداولات بروتن وودز الذي أقر قيام صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، وتقوم المنظمة بتنفيذ العولمة الاقتصادية على المستوى التجاري و الاقتصادي فكانت تضم ١٣٧ عضو في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٤٤ عضو عام ٢٠٠٢ و تشارك بنحو ٩٥ % من حجم التجارة الدولية، وتهدف إلى تحقيق التفاعل الإيجابي الدولي من خلال صياغة و تأكيد المنافسة في ظل حرية التجارة الدولية و عدم وجود أي شكل من أشكال التميز في المعاملة بين المنتجات المحلية و المنتجات المستوردة.

د: الشركات متعددة الجنسيات : أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، وعابرة للقارات أو القوميات، من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية. وتأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات و العالمية النشاط أيضا، في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي الجديد، لعل من أهمها:

١- إن إيرادات سنة ١٩٩٥ لأكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات في العالم وصل إلى حوالي ٤٤%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و تستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات في مجموعها على حوالي ٤٠% من حجم التجارة الدولية، و معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم، و لذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي.

٢- أن حوالي ٨٠% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات و هو يوضح مركزها في التسويق الدولي، و أن إنتاج أكبر ٦٠٠ شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين ٢٥% -٢٠% من القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا.

٣- كذلك تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، و يدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي.

٤- يضاف إلى ذلك الدور القائد الذي تلعبه الشركات متعدية الجنسيات في الثورة التكنولوجية، فهي مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التي ترجع معظمها لجهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

.....